الأمم المتحدة

EP

UNEP(DEPI)/RS.9/5

Distr.: General
22 October 2007

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع العالمي التاسع لاتفاقيات
وخطط عمل البحار الإقليمية
جده، المملكة العربية السعودية، ٢٩ - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالبحار الإقليمية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧.
تجميع التقارير الموجزة لاتفاقيات وخطط البحار الإقليمية

290107 K0763359

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية المتعلقة بالبحار الإقليمية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

مقدم من أمانة اتفاقية أبيدجان

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - زيادة مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة عن طريق النهوض بالشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مع أصحاب المصلحة الاجتماعين والاقتصاديين والبيئيين المختصين، وعن طريق تعزيز تنفيذ الولايات الخاصة بالبحار الإقليمية، وذلك كمساهمة رئيسية في تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة والأهداف والمرامي ذات الصلة بإعلان الألفية.	استند برنامج عمل ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ إلى التوجيهات الاستراتيجية المتعلقة بالبحار الإقليمية، فأولاً، تناول البرنامج الأنشطة الرامية إلى تعزيز نقاط الاتصال التابعة لاتفاقية أبيدجان عن طريق أنشطة بناء القدرات، وخلق قاعدة بيانات المؤسسة والخبراء ومجالات اختصاصاتهم وكذلك خلق آلية التنسيق التي تنهض على نهج النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى.
٢ - زيادة استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية عن طريق الملكية القطرية المتزايدة، وإدراج اتفاقيات البحار الإقليمية وبروتوكولاتها في التشريعات الوطنية التي تشجع الامتثال، وآليات الإنفاذ، التي تشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبناء القدرات، وضمان ترتيبات مالية وطنية ودولية صالحة، وكذلك تطوير إجراءات التقييم/التقدير حسبما يتناسب.	قامت الأمانة - بموجب المشروع المعنون "تعزيز آليات التنسيق وأنشطة الإدارة والتقييم داخل إطار اتفاقيتي نيروبي وأبيدجان" المدعومتين من الهيئة السويدية للتنمية الدولية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) بتنفيذ سلسلة من الأنشطة لتعزيز المؤسسات وهياكل التنسيق لاتفاقية أبيدجان. وقد اتخذت معظم الأنشطة بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية مثل الهيئة الدولية للأراضي الرطبة. وساعدت المنظمات غير الحكومية اتفاقية أبيدجان على توسيع قاعدتها من الشركاء، وعلى تأمين دعم المجتمع المدني في تنفيذ برنامج عمل الاتفاقية. أنشئ منتدى لنقاط الاتصال، ووضعت اختصاصات محددة لنقاط الاتصال هذه. وتلقت المؤسسات التابعة لنقاط الاتصال الدعم لتشغيل مكاتبها، ولبدء آليات إبلاغ خاصة بالاتفاقية عن طريق تجميع تقارير الحالة الوطنية بشأن البيئة الساحلية والبحرية. وقد أسهم هذا الدعم في تعزيز فرقات العمل الوطنية.
٣ - زيادة إبراز البحار الإقليمية وتأثيرها في السياسات وفي وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية، وذلك عن طريق تعزيز	يشجع برنامج عمل اتفاقية أبيدجان إنشاء مراكز إقليمية لدى بعض البلدان المشاركة داخل نطاق الاتفاقية لأجل تيسير خطط العمل وللربط بينها وبين الأنشطة الجارية وبرامج الوكالات والمنظمات الأخرى، مثل شبكة بيانات ومعلومات المحيطات لأفريقيا (ODINAFRICA)، والأمانة المؤقتة للمكون البيئي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (SINEPAD)،

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
شراكة البحار الإقليمية، وزيادة الوعي السياسي والعام بشأن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد الساحلية والبحرية، وتشجيع السياسات المنسقة الخاصة بالإعلام والاتصال، وتأكيد مشاركة البحار الإقليمية وتعزيز دورها في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية ذات الصلة.	واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية العلم والثقافة (IOC-UNESCO)، والمنظمة البحرية والدولية (IMO)، والاتحاد الدولية لصون الطبيعة (IUCN)، والصندوق العالمي للحياة البرية، ولمشروعات النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة.
٤ - دعم صنع السياسات المستندة إلى المعارف، وزيادة المشاركة الشعبية، والتثقيف والوعي، وتحسين إعداد التقارير عن حالة البيئة الساحلية والبحرية، ومواردها والتهديدات المحتملة المحدقة بها، وذلك عن طريق عدة أمور من بينها المساهمة في أنشطة الرصد والتقييم الوطنية والإقليمية المناسبة.	بدعم من برنامج العمل العالمي (GPA)، ومشروع تيار غينيا للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، أعد أحد عشر بلداً خطط عمل وطنية، وأنشئت شبكة وقاعدة بيانات إقليمية للتغيير المادي للموائل وتدميرها، وإدارة النفايات، وتآكل السواحل والقضايا المتشعبة. وقد تلقت جميع البلدان التي صادقت على هذه الاتفاقية الدعم لتمكين نقاط الاتصال لديها من تجميع تقارير الحالة الوطنية بشأن البيئة الساحلية والبحرية.
٥ - زيادة استخدام البحار الإقليمية كبرنامج لتطوير الأنشطة الإقليمية المشتركة وتعزيز نقاط التآزر والتنفيذ الإقليمي المنسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، والمبادرات العالمية، ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة والجهات الناشطة الدولية الأخرى وذلك كمساهمة في الإدارة المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية.	اتفقت الأمانة البيئية التي يوجد مقرها في السنغال والتابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ووحدة التنسيق الإقليمية التابعة لاتفاقية أبيدجان على أن تأخذ اتفاقية أبيدجان واتفاقية نيروبي دور الريادة في تنفيذ المكون البيئي في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تشمل العملية الأفريقية وبرنامجها الخاص بالتدخلات. وقد اختيرت اتفاقيتا نيروبي وأبيدجان كآليات تنفيذ مناسبة للمكون البيئي الذي يتعامل مع البرامج البحرية والساحلية التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومن ثم فإن هاتين الاتفاقيتين تعتبران من الأدوات الرئيسية لتنفيذ المكون البيئي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٦ - بلورة وتشجيع رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستندان إلى نُهُجْ النظم الإيكولوجية، والأولويات والاهتمامات ذات الصلة بالبيئة الساحلية والبحرية ومواردها في اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، مع استحداث عدة أشياء من بينها الشراكات السباقة والخلاقة والتجديدية والشبكات واستراتيجيات الاتصال الفعالة.	وتغطي منطقة اتفاقية أبيدجان ثلاثة نظم إيكولوجية مختلفة ألا وهي النظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار بنغويلا، والنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار غينيا والنظام الإيكولوجي البحري الكبير لتيار الكناري. أما البلدان التي تقع على حدود النظام الإيكولوجي لتيار الكناري في المنطقة الشمالية، مثل السنغال وموريتانيا وغيرها وتلك البلدان التي تقع على حدود النظام الإيكولوجي لتيار بنغويلا في المنطقة الجنوبية، ألا وهي أنغولا، ناميبيا وجنوب أفريقيا، فتتأثر تأثراً كبيراً بالظروف الصحراوية لمناطقها الداخلية كل على حدة. أما البلدان المتشاركة في النظام الإيكولوجي لتيار غينيا، من ناحية أخرى، فتتسم بالأحوال المدارية الرطبة. وقد اقترحت وحدة التنسيق الإقليمية هياكل تنسيق، وتناول الحاجة إلى استخدام النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة كأساس لتحديد أولويات البلدان المشتركة.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية
٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
مقدم من الأمانة الدائمة للجنة البحر الأسود

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - النهوض بالشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية كمساهمة في تنفيذ خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة.	نشطت اللجنة المحلية لحماية البحر الأسود من التلوث في تشجيع تطوير الشراكات المحلية، والإشراك النشط لأصحاب المصلحة الرئيسين في هذه العملية. وتعمل لجنة البحر الأسود عن كثب مع العديد من الجامعات والمنظمات الحكومية في هذه المنطقة. وقد طورت شراكات وطنية وبرامج مع المؤسسات البيئية والدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية، برنامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب (ICPDR)، وفريق الحوارات البيئية التابع للمفوضية الأوروبية (EC DG-ENV)، واتفاق حفظ الحيتانيات الصغيرة في البحر المتوسط والبحر الأسود (ACCOBAMS)، ولجنة هلسينكي (اللجنة المعنية بحماية البيئة البحرية لبحر البلطيق (HELCOM))، والهيئة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمبادرة الإقليمية للاستعداد للإنسكابات النفطية (OSPRI)، وفرقة عمل دابلاس، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومجلس مصائد الأسماك العام للبحر المتوسط (GFCM)، والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA)، والمركز المشترك للبحوث/المفوضية الأوروبية (JRC)، والبرنامج العالمي للأنواع الغازية (GISP)، ومنظمة الصحة العالمية، واتفاقية لندن، والاتفاقية بشأن تقييم التأثيرات البيئية في إطار عابر للحدود (ESPOO)، والوكالة السويدية للتنمية الدولية إلى آخره. واصل مشروع استعادة عافية النظام الإيكولوجي للبحر الأسود المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم أثناء المرحلة الثانية (٢٠٠٤ - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) لتشغيل اتفاقية البحر الأسود (BSC)، وتطوير مبادئ توجيهية للسياسات والوثائق الأساسية الأخرى مثل خطة العمل الاستراتيجية (SAP)، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، والتحليل التشخيصي للتيارات العابرة للحدود (TDA)، وتقرير حالة البيئة (SoE report)، وتطوير النظم التشغيلية للرصد وإدارة المعلومات والبحوث في إطار اتفاقية البحر الأسود، وتعزيز المشاركة الجماهيرية في حماية البيئة عن طريق توفير المعلومات، وتدريب أصحاب المصلحة، والتدريب على إزكاء الوعي وتنفيذ التدابير التي تتخذ على نطاق المجتمع المحلي (برنامج المنح الصغيرة).

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٢ - زيادة الملكية القطرية وإدراج اتفاقيات البحار الإقليمية في مَتْنْ التشريعات الوطنية، وتشجيع الامتثال، وتشجيع آليات الامتثال والإنفاذ.	وعلى أساس خطة العمل الاستراتيجية كانت هناك خطط عمل وطنية تم تطويرها للبلدان التي تقوم اللجنة برصد تنفيذها. وتعمل لجنة البحر الأسود نحو إنشاء أهداف بيئية مشتركة ومعايير للتقييم، وأرقام مستهدفة للإدارة والتقاء السياسات البيئية الأوروبية وسياسات الدول الساحلية المطلة على البحر الأسود. ويجري التفاوض بشأن مشروع بروتوكول للمصادر والأنشطة البرية يتم إعداده بدعم من برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/RSP)، ويتم التفاوض بشأنه فيما بين الدول الساحلية المطلة على البحر الأسود. وسوف يستأثر ذلك بأفضل الممارسات المتوافرة لدى الاتفاقيات الأخرى والسياسات الأوروبية. وفي هذا الإطار لا بد من سوق الإشارة إلى المبادرة الإقليمية للاستعداد لإنسكابات النفط (OSPRI) (بحر قزوين - البحر الأسود - وسط آسيا الأوروبية). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وبواسطة الإلتزام والحماس الكاملينْ من جانب الأمانة المساعدة للمنظمة البحرية التركية قامت وزارة البيئة والغابات، والبحرية وإدارة السلامة الساحلية وأجزاء أخرى من الحكومة، بالتحضير الناجح وبتنفيذ التدريب الإقليمي الرئيسي المسمى دلتا (DELTA) الذي يطلق عليه سوله (SULH) على الساحل التركي من البحر الأسود (Karadeniz Eregli) بدعم من المبادرة الإقليمية للاستعداد للإنسكابات النفطية (OSPRI) والموجه إلى الأنشطة التحضيرية. وقد استخلصت دروس في قيمة ستفيد مواصلة بلورة الخطط الإقليمية/الوطنية للاستعداد للإنسكابات النفطية، محققة بذلك حماية زائدة لبيئة البحر الأسود. وقد شاركت لجنة البحر الأسود بنشاط في أعمال دبلاس (DABLAS) مما أسفر عن الاستكمال الناجح للعديد من مشروعات تنمية الاستثمارات ذات الأولوية بالنسبة لمصانع معالجة المياه البلدية المستعملة.
٣ - زيادة بروز البحار الإقليمية والتأثير على السياسات وتعزيز الشراكه بشأن البحار الإقليمية، وزيادة الوعي السياسي والجماهيري بأهمية الموارد الساحلية والبحرية.	ضم المؤتمر العلمي نصف السنوي المسمى "النظام الإيكولوجي والبحر الأسود في عام ٢٠٠٥ وما بعدها" الدوائر العلمية المختصة بالبحر الأسود، وكان بمثابة أداة اتصال بين العلماء وصناع القرارات. ونحن نأمل أن ينعقد مؤتمر ثانٍ عام مثله في عام ٢٠٠٨. وقد بدأت اللجنة في تخصيص وقت كبير، وعلاقات عامة للدعاية ليوم البحر الأسود (٣١ تشرين الأول/أكتوبر) وذلك ببدء موقع شبكي، وتنظيم فعاليات مع مختلف أصحاب المصلحة. وبتيسير التفاعل بين العلماء وصناع القرارات، شاركت الأمانة الدائمة للجنة البحر الأسود بصفة استشارية في عدد من المشروعات الدولية التي تمولها المفوضية الدولية بما في ذلك المنظمة الأوروبية لاستدامة البحر المتوسط والبحر الأسود، برنامج تحديث نشاط الرصد والتنبؤ في حوض البحر الأسود (ARENA)، ومشروع تقييم ونمذجة بحار جنوب أوروبا (SESAME)، ومشروع سين للنهوض بالبحر الأسود (SCENE)، وقاعدة بيانات (ASCOBAS).

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٤ - صنع السياسات المستندة إلى المعارف، وإزكاء الوعي العام، والمشاركة والتثقيف وتحسين إعداد التقارير.	وفي هذا الصدد طورت اللجنة ونفذت نظاماً لإعداد التقارير الوطنية التي يتم الاحتفاظ به كأضاديبر لدى العديد من قواعد البيانات المعروفة بنظام معلومات البحر الأسود الذي تستخدمه لجنة البحر الأسود بدوره في عملها، وكذلك يستخدمه صناع السياسات وصنع القرارات على المستوى الوطني. وقد أنشئ برنامج الرصد المتكامل للبحر الأسود، ويجري تشغيله بصورة منتظمة. يضاف إلى ذلك أنه يتم توفير ضمان الجودة عن طريق عمليات ضبط سنوية للجودة (QUASIMEME). وتجاهد لجنة البحر الأسود منذ العامين الماضيين لتوفير جميع المعلومات على الموقع الشبكي من أجل تحسين بروز هذا الموضوع، والمساهمة في إزكاء الوعي. وتعمل لجنة البحر الأسود جنباً إلى جنب مع الوكالة الأوروبية للبيئة نحو بلورة مؤشرات، ومؤشر يستند إلى إعداد التقارير عن حالة البيئة. ويجري إعداد تقرير حالة البيئة بأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار. وتنشر اللجنة نتائجها في تقرير حالة البيئة، وتبلغ عن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية (التي تنشر كل خمس سنوات). أمكن بدعم من مشروع استعادة عافية النظام الإيكولوجي للبحر الأسود (BSERP)، أن تم الانتهاء من تحليل تشخيصي عابر للحدود لمنطقة البحر الأسود سوف يستخدم كمُدْخَل في عملية تحديث خطة العمل الاستراتيجية. وثمة مُدخل مهم آخر لخطة العمل الاستراتيجية المستكملة هو تحليل الممارسات الجيدة المتاحة الوطني والإقليمي بالتعاون مع فريق الحوارات البيئية التابع للمفوضية الأوروبية (EC-DG ENV). تم إعداد تقرير موسع عن النفايات البحرية من منطقة البحر الأسود وذلك بفضل برنامج البحار الإقليمية التابع لليونيب. وقد أُبرِزَت النفايات البحرية كمشكلة مهمة في المنطقة ومن ثم فإن خطة العمل الإستراتيجية سوف تشمل بعض التدابير التي تتخذ بصدد هذه المسألة. وقد تم بفضل تمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن أجري تدريب على الأنواع الغازية. ويجري الآن التخطيط للمزيد من الأنشطة بشأن هذه المسألة بصورة مشتركة مع المنظمة البحرية الدولية.
٥ - التوسع في استخدام البحار الإقليمية كبرنامج لبلورة أهداف إقليمية مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة، والجهات الناشطة الدولية الأخرى وذلك كمساهمة في الإدارة المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية.	إكتسبت لجنة حماية البحر الأسود من التلوث شخصية قوية تؤهلها لأن تكون برنامجاً للأهداف الإقليمية. وسوف يتم تنظيم عملية تدريب واسعة النطاق على متطلبات العمل الاستراتيجي بالاشتراك مع المنظمة البحرية الدولية وبتمويل من الهيئة السويدية للتنمية الدولية. وثمة عمل آخر ذو صلة بالمنظمة البحرية الدولية يتعلق بتيسير تنفيذ اتفاقية إدارة مياه الصابورة في منطقة البحر الأسود. يجري التفاوض حالياً بشأن اتفاق خاص بمصائد الأسماك الإقليمية داخل إطار الاتفاقية المعنية بالبحر الأسود تشترك فيه البلدان الشاطئية. وثمة نشاط مهم آخر هو المناطق البحرية المحمية بالتعاون مع اتفاقية حفظ الحيتانيات الصغيرة في البحرين المتوسط والأسود (ACCOBAMS)، ومشروع استعادة عافية النظام الإيكولوجي للبحر الأسود (BSERP) والمركز

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	المواضيعي التابع للمفوضية الأوروبية المعني بالتنوع البيولوجي، ومشروع ماترا (MATRA). ونتيجة لهذا النشاط وضعت قائمة بالمناطق البحرية المحمية المؤهلة للتخصيص، بينما وضعت استراتيجية إقليمية لتطوير شبكة إقليمية. وحدث تعاون طيب خلال السنوات الأخيرة بين الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (EMSA) والبحار الإقليمية لأوروبا في مجال تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات المتاحة في الاستعداد للإنسكابات النفطية واكتشاف التسربات غير القانونية. ويتم القيام بأنشطة الرصد الساتلي بواسطة مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية من أجل الاستخدام الأفضل لصور السواتل للكشف عن التلوث النفطي في البحر الأسود.
٦ - بلورة وتشجيع رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي والأولويات والاهتمامات ذات الصلة بالبيئة الساحلية والبحرية.	أبرزت خطة مناقشة الحيتانيات إلى جانب اتفاقية حفظ الحيتانيات الصغيرة في البحرين المتوسط والأسود أهمية حماية الدلافين داخل إطار نهج النظام الإيكولوجي تجاه إدارة مصايد الأسماك. اتخذت لجنة البحر الأسود خطوات لاستكمال وثائقها الأساسية القانونية والسياسية الاستراتيجية. فبواسطة الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية، والمفوضية الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها، يجري الآن إعداد خطة العمل الاستراتيجية المستكملة لحماية تأهيل البحر الأسود، ويجري الآن استكمال بروتوكول للمصادر البرية بدعم كبير من برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأثناء اجتماع الأطراف المتعاقدة يتوقع أن تصل الخبرات المتجمعة والرؤية المشتركة البازغة بشأن الإدارة البيئية للبحر الأسود، إلى جانب الإلتزام المتزايد من جانب البلدان إلى أوجها باعتماد خطة العمل الاستراتيجية المستكملة الجديدة للبحر الأسود، واستكمال نصوص الاتفاقية، واستكمال التعديلات للوثائق الرئيسية للجنة البحر الأسود.

التوقعات المستقبلية

وهناك، على الرغم من هذه الإنجازات، العديد من المصاعب التي تعترض الطريق. إن الاستعراض الدولي للجنة البحر الأسود على يد خبراء مستقلين قد أدى إلى نتيجة مؤداها أنه بينما الاتفاقية قد تقادمت وأنها متمشية مع الاتجاهات الحالية في مجال القانون البيئي الدولية؛ فإنها لا تزال تمثل مرتكزاً للجهود الإقليمية الفعالة في محاربة تلوث البحار والنهوض بحالة البيئة في البحر الأسود. وقد سيقت الإشارة إلى عدم وجود ميزانية كافية لسد متطلبات تنفيذ الاتفاقية. فنقص الموظفين في الأمانة الدائمة يقال إنه واحد من أوجه النقص الرئيسية في هيكل لجنة البحر الأسود. ومع ذلك فإن هناك حوافز لحل هذه المشاكل.

إن رصد التنمية الاقتصادية داخل بلدان البحر الأسود وكذلك مشاركتها غير الواعية في عملية العولمة، إلى جانب الانتعاش الاقتصادي والنمو في المنطقة، سوف يمثل تحديات جديدة للاستراتيجية ولصناع السياسات في منطقة البحر الأسود. ومن غير الممكن حالياً التحديد الكمي لنتائج الاحترار العالمي. غير أن المبدأ التحوطي يقول إنها قد تكون نتائج مدمرة على الإقليم. وفي هذا الإطار سوف توفر القرارات الاستراتيجية للفترة القادمة إطاراً استراتيجياً لمعالجة هذه المسائل. ومن الواضح أن دور البحار الإقليمية كبرنامج وكعملية سياسية وكأداة في النهاية لتناول التحديات البيئية سوف يزداد أهمية.

التقدم في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
مقدم من وحدة التنسيق الإقليمية للبرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة	• تمكن البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي من تيسير تعزيز التعاون الإقليمي وذلك عن طريق العمل بمثابة منتدى للحكومات والمنظمات غير الحكومية ونحو ذلك، أثناء الاجتماعات وعمليات بناء القدرات، كما عمل في تعزيز تبادل المعلومات مع جهات الاتصال وفيما بينها. وعملت اللجان الاستشارية العلمية والتقنية كمنتدى إضافي للتبادل العلمي والتقني وتوفير إسهامات أخرى في برامج العمل التابعة للبرنامج البيئية لمنطقة البحر الكاريبي للفترات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ - ٢٠٠٧؛ • وضع وتنفيذ برنامج عمل للفترتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ مع التركيز على مجالات العمل الأساسية الإقليمية وذلك عن طريق الأنشطة على مختلف المستويات (الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية) والعمل في نفس الوقت على ربط الأنشطة بالمبادرات العالمية مثل الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرج للتنفيذ وأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ • وضع استراتيجية البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ وموافقة الأطراف المتعاقدة عليها؛ • دمج التمويل المستدام في المشاريع الجديدة البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي؛ • تعزيز استخدام مناهج التقييم الاقتصادي عن طريق التدريب والأدوات ونحو ذلك. **التحديات** • تنسيق الأنشطة/المبادرات البرنامجية الواسعة النطاق في مجال التنمية المستدامة؛ • عدم التنسيق فيما بين الوكالات الإقليمية المنخرطة في أعمال التنمية المستدامة؛ • عدم وجود إطار للتخطيط الإنمائي المتكامل على الصعيد الوطني؛ • عدم توافر آلية لتنسيق القضايا البيئية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٢ - تعزيز استدامة برامج البحار الإقليمية وفعاليتها	• النجاح في جمع الأموال: مثل مشاريع مرفق البيئة العالمية، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، فرنسا، مؤسسة ماك آرثر؛ • ازدياد المساهمات من البلدان في الصندوق الاستئماني؛ • برامج عمل طموحة واعتراف من الأطراف المتعاقدة؛ • توسع الشراكات مع الوكالات - المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص؛ • التركيز على المشاريع والأنشطة المتسقة مع الأولويات الوطنية والإقليمية؛ **التحديات** • تنفيذ البلدان لالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها؛ • التمويل والموظفين - فيما تتزايد المساهمات في الصندوق الاستئماني، لا تزال هذه المساهمات غير كافية لتغطية التكاليف الجارية للمكتب؛ • إبلاغ البلدان بشأن التقدم المحرز؛ • يمكن أن تؤدي المتطلبات الإدارية إلى إبطاء معدل تنفيذ المشاريع وتؤثر بالتالي على العلاقات مع الشركاء والمانحين؛ • تباين القدرات التقنية لجهات الاتصال الوطنية/الإقليمية؛ • المحافظة على نقطة اتصال البحار الإقليمية في سياق الازدياد المطرد في الطلب على الاهتمام بقضايا بيئية شاملة أكثر.
٣ - تعزيز دور البحار الإقليمية وأثرها السياسي	• ازدياد التنسيق في المجالات ذات الصلة من ولاية البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي (التنوع البيولوجي، التلوث من المصدر البرية) من خلال اتفاقات شراكات مع منظمات وبرامج واتفاقيات أخرى للقيام بأنشطة مشتركة في مجالات ذات اهتمام ومنفعة متبادلة. وشملت هذه اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية - اليونسكو، المنظمة البحرية الدولية، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية بازل، اتفاقية رامسار، اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة، TAT، ومنظمة حفظ الطبيعة، والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة WWF؛ • وضع استراتيجية اتصال وتوعية لعرضها على الأطراف المتعاقدة في عام ٢٠٠٨ لاستعراضها؛ • تعزيز التنسيق/عقد اجتماعات إضافية مع الأطراف المتعاقدة أثناء إيفاد البعثات؛

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	• دعم الأنشطة التعليمية وأنشطة التوعية العامة في البلدان الأعضاء وتطوير مواد ترويجية وتعليمية، مثل كتاب المناطق والأحياء المتمتعة بحماية خاصة الصادر بالألوان برعاية دانون؛ • التدريب في العلاقات مع وسائط الإعلام وفي وسائط الإعلام في معهد بانوس، ونشرات ومؤتمرات صحفية؛ • زيادة التعاون مع القطاع الخاص (السياحة ومصائد الأسماك) ومع المجتمع المدني (أنشطة جمع أموال وأنشطة ترسيخ ووساطة)؛ • تطوير الموقع على شبكة الإنترنت؛ **التحديات** • الربط الفعال بالمحافل السياسية الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يحضر الوزراء اجتماعات المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واجتماعات مجلس الإدارة).
٤ - دعم صنع السياسات على أساس المعرفة	• نماذج مكانية وهيدرولوجية وأوقيانوغرافية في أمريكا الوسطى لوضع سيناريوهات وتنبؤات لتخطيط استخدام الأرض والسياسات البيئية؛ • تقييم الشعاب المرجانية: جمع بيانات موثوقة يمكن مقارنتها ثم تحليلها ونشرها؛ • دعم مناهج مبنية على نظم المعلومات الجغرافية/تكنولوجيا المعلومات للرصد والجرد؛ • وضع أدوات لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي (أدوات تقييم الشعاب المرجانية، الشعاب المعرضة للخطر)؛ • دمج القضايا الراهنة والمستجدة في برنامج العمل - تنوير الأطراف؛ • وضع تقارير تقنية وخطط عمل إقليمية/وطنية ومبادئ توجيهية للأنواع (السلاحف، والثدييات البحرية، وخروف البحر) والنفايات البحرية، ومياه المجاري والمناطق المحمية ونحو ذلك وهي جميعاً تشكل الأساس لصنع سياسات مبنية على المعرفة؛ **بناء القدرات** ○ شبكة معرفة الأسباب: تقديم المساعدة المالية للمختبرات في المنطقة لشراء أدوات تحليل

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	○ دعم مركز نشاط إقليمي بوصفه مركز نظام معلومات جغرافية للأطراف المتعاقدة ○ تدريب المدربين، والتدريب على الرصد الاجتماعي والاقتصادي، ونظام المعلومات الجغرافية ونحو ذلك. **التحديات** • آلية وطنية فعالة لتجميع المعلومات وإدارتها ونشرها؛ • عدم توفر تنظيم مناسب للبيانات لصنع القرارات.
٥ - البحار الإقليمية بوصفها منبراً لوضع أهداف إقليمية مشتركة	• تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ • آلية/وسيلة إقليمية لتعزيز وتنفيذ الاتفاقيات والبرامج والمبادرات العالمية؛ • مراكز نشاط إقليمية تقوم بتنسيق مجالات معينة ذات أهمية؛ • المشاركة في اللجان التوجيهية للمشاريع الإقليمية مثل (CLME)؛ • مذكرات تفاهم مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي، ومنظمة حفظ الطبيعة، واتفاقية رامسار، وبازل، والمنظمة الدولية للطاقة الذرية؛ • المشاركة في عمليات تبادل بين الأقاليم في مجالات المبادرة الدولية بشأن الشعاب المرجانية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبرنامج المياه لمرفق البيئة العالمية؛ • دعم الأنشطة الإقليمية المتصلة بإدارة المحيطات وإدارة النظام الإيكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحو ذلك؛ • وضع مبادئ توجيهية إقليمية للأنواع وقوائم المناطق المحمية في إطار بروتوكول الأنواع والمناطق المتمتعة بحماية خاصة؛ • وضع خطط إقليمية لإدارة الأنواع (السلاحف البحرية، والثدييات البحرية وخروف البحر)؛ **التحديات** • تنسيق تطوير اهتمامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبخاصة على الصعيد الوطني؛ • كثير من القضايا تتجاوز في اتساعها ولاية البرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي - قضايا إدارية معقدة - تنسيق عملية توسيع نطاق البرنامج الإقليمي بفعالية؛

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	• تنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة لمقاسم المياه والمناطق الساحلية وأنشطة المشروع؛ • تعزيز المناطق المحمية البحرية عن طريق المنح الصغيرة؛ • تنظيم دورة تدريب مدربين لمديري المناطق المحمية البحرية؛ **التحديات** • إنجاز وإكمال تنفيذ المشاريع التجريبية التسعة الخاصة بالإدارة المتكاملة لمقاسم المياه والمناطق الساحلية نتيجة لتباين/إنعدام قدرات كثير من الحكومات؛

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية
٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
مقدم من جانب البرنامج البيئي لبحر قزوين

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة.	في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ شهد البرنامج البيئي لبحر قزوين تطورات ألا وهي الدخول إلى حيز النفاذ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ للاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية بحر قزوين (اتفاقية طهران) وعقد المؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية (COPI) في باكو في يوم ٢٣/٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد كان البرنامج البيئي لبحر قزوين ومعه المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أداة فعالة وكفؤة لتشجيع والعناية بـــ، وتيسير العملية نحو هذه المنجزات. وفي ٢٠٠٧ قدم البرنامج البيئي لبحر قزوين إلى الاتفاقية "هياكلها المؤسسية والاستراتيجياتها ووثائق السياسات الخاصة بها وفكرة حشد مواردها". وقد رحب بهذا العرض الجهاز الوليد الذي كان يقوم مؤقتاً بخدمة المكتب الإقليمي لأوروبا والتابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كأمانة مؤقتة.
٢ - زيادة استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية.	اعتمد مؤتمر الأطراف الأول القواعد الإجرائية للاتفاقية، والنظام المالي وبرنامج العمل للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الذي يهدف إلى اعتماد البروتوكولات المرتبطة بالاتفاقية في موعد غايته الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف وكذلك خطة عمل الاتفاقية. ووافقت البلدان أثناء اجتماع الأطراف الأول على تمويل عمل أمانة الاتفاقية. وكانت هذه الوقائع تعني لأول مرة أن هناك إطاراً قانونياً للتعاون بين البلدان المشاطئة لبحر قزوين والتي تدقق في الرسميات. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الاتفاقية وهياكلها المؤسسية التي ستخلقها هي الترتيبات القانونية والمؤسسية الوحيدة على مستوى الدولة في منطقة معروفة بالتحديات السياسية، حيث لا يوجد حتى الآن نظام قانوني للبحار يمكن أن يعزى إليه المرء هذه الإنجازات كخطوات فنية نحو تحقيق التوجيه ٢ والتوجيه ٥ من التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، مثل زيادة استدامة وفعالية برنامج البحار الإقليمية والبحار الإقليمية كمنصة لبلورة أهداف إقليمية مشتركة.
٣ - زيادة بروز البحار الإقليمية وتأثيراتها على السياسات.	ساعد البرنامج البيئي لبحر قزوين بصورة فنية في الجهود التي تبذلها المنطقة لتطوير برنامج استراتيجي لبحر قزوين، وخمس خطط عمل وطنية لبحر قزوين في عام ٢٠٠٣ ثم ساعد على "تنقيح واستكمال" هذه الوثائق الرئيسية الخاصة بالاستراتيجية والسياسات في عام ٢٠٠٧. ولا تزال خطة العمل الاستراتيجية حتى الآن هي وثيقة "التوجيه"، ولا تزال خطط العمل الوطنية لبحر قزوين تفتقر إلى "الأساس القانوني لدى معظم البلدان". ومع دخول اتفاقية طهران حيز النفاذ، فإن من المتوقع

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	لخطة العمل الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لبحر قزوين أن تظفر بوضع قانوني في شكل خطة عمل للاتفاقية، وصكوك تنفيذ وطنية ذات صلة. وسوف يكون ذلك متمشياً، إلى أبعد الحدود، مع التوجيه الأول والسادس من الخطوط الاستراتيجية من التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، ألا وهي مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة وبلورة وتشجيع رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي.
٤ - دعم صنع السياسات المستندة إلى المعارف.	وتحقيقاً للتوجيه الرابع الذي هو دعم صنع السياسات المستندة إلى المعارف، أصدر البرنامج البيئي لبحر قزوين - بالإضافة إلى خطة العمل الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لبحر قزوين - عدداً من الوثائق التحليلية المتفق عليها إقليمياً والخاصة بالسياسات وبالاستراتيجية التي تستند جميعها إلى العمل العلمي المتين الذي يضم خبراء إقليمين ودوليين. وتشمل × استكمال التحليل التشخيصي العابر للحدود × خطة العمل الإقليمية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة/المواد السمية × خطة عمل حفظ الفقمات × استعراض إقليمي للتشريعات المتعلقة بالأنواع الغازية × دراسة تنقل مياه الصابورة × استكمال لتحليل أصحاب المصلحة واستراتيجية المشاركة الجماهيرية × التقييم العالمي للمياه الداخلية/التقييم السريع لدراسات التلوث (خمس دراسات وطنية) × دراسات بشأن تغير المناخ (خمسة تقارير وطنية ودراسة إقليمية) × دراسة عن الإنتشار الشاذ للطحالب في جنوب بحر قزوين × رصد النوع الغازي من اليوبسس لدي في جنوب بحر قزوين × استعراض الهياكل المؤسسية والقانونية الإقليمية والوطنية × دراسة الرسابات المأخوذة من جميع أنحاء بحر قزوين × دراسة تدفقات التلوث في أنهار الفولجا، الكورا، والأورال، وسبيدرود × دراسات بشأن النفاية البحرية (خمسة تقارير وطنية واستراتيجية إقليمية) بالتعاون مع الاستراتيجيات الإقليمية

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	ولقد حاولنا، ربما بنجاح أقل مما ينبغي، أن نعمل نحو تحقيق التوجيه رقم ٣ ألا وهو زيادة بروز البحار الإقليمية وتأثيراتها على السياسات. ففي الجانب الإيجابي كان البرنامج البيئي لبحر قزوين من العناصر المشاركة البارزة في معظم الفعاليات والعمليات الإقليمية والدولية المتعلقة ببحر قزوين، كما أنه أنشأ علاقات عمل بناءة مع الجهات المانحة، والوكالات الدولية والحكومات، ونشر كتيبات جذابة، وملصقات ونشرات على المواقع الشبكية وما إلى ذلك. وبإختصار فإنه وضع أسمه على الخريطة. وعلى الجانب الأقل إيجابية دائماً ما تأثرت جهود البرنامج البيئي لبحر قزوين بتحويل التوصيات إلى سياسات حكومية بنقص القوة السياسية والشركاء التقليدين، ألا وهم وزارة البيئة، وغياب ميثاق قانوني للبرنامج البيئي لبحر قزوين. ويمكن أن نقول نفس الشيء عن الجهود للدخول في شراكة مع الجهات المتعاملة في النفط. وقد أسفر ذلك عن نجاح محدود. ويرجع السبب في ذلك إلى نقص الإرادة الحقيقة للتعاون من جانب الجزء التشغيلي في الصناعات.
٥ - البحار الإقليمية كبرنامج لتطوير أهداف الإقليمية مشتركة.	إشراك الجمهور في الأنشطة البيئية في موضوع مشترك بين جميع التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية. كما أن جهودنا نحو هذه الغاية لم تكن غير ناجحة على الرغم من أننا كنا نأمل في المزيد من النجاح. فعن طريق تنفيذ برنامج المنح للتنمية الساحلية المستدامة، وهو برنامج منح صغيرة وبرنامج منح بيئية صغيرة جداً حاول البرنامج البيئي لبحر قزوين أن يساعد وأن يجذب الجمهور لكي يصبح شريكاً للبرنامج. وقد حاول البرنامج البيئي في البحر الكاريبي عن طريق الاستفادة من خبرات برنامج البحر الأسود/الدانوب أن يخلق شبكة إقليمية لأصحاب المصالح. إن الفكرة الجديدة المتمثلة في إشراك الجمهور في عمل كان تقليدياً من اختصاص الحكومات والعلماء لا يساعد كثيراً على دفع هذه الفكرة إلى الأمام.
٦ - تطوير وتشجيع رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي.	ساعدت الاستراتيجية الإقليمية في عام ٢٠٠٧ البرنامج البيئي في البحر الكاريبي على المشاركة في عدد من الفعاليات/الأنشطة بما في ذلك المؤتمر الثاني لخطة العمل العالمية في بيجين، وحلقة العمل بشأن الأنواع الغازية ميبسيس (Mnemiopsis) الغازية في اسطنبول ودراسات النفاية البحرية التي يشعر البرنامج البيئي في البحر الكاريبي بالإمتنان الكبير لها.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

تقرير مقدم من خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - تطوير التحالفات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية	أدت خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ دوراً هاماً في تحسين وتعزيز التحالفات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وكذلك المنظمات غير الحكومية. وقد مثلت هذه التحالفات أعمالاً ملموسة لفائدة بلدان الإقليم من خلال الدراسات والمشروعات الرائدة والدورات التدريبية المتقدمة والمطبوعات، وذلك ضمن أعمال أخرى. ومن بين هذه الوكالات الدولية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة البحرية الدولية (IMO) والشبكة الإقليمية للتعاون فيما بين السلطات البحرية (بالإسبانية ROCRAM) والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي (NOAA) والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (UICN) والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية (NMFS) ومنظمة الحفظ الدولية (CI). *كما وقعت خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ مذكرات تفاهم واتفاقات تعاون مع المنظمات التالية: اتفاقية بازل واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والشبكة الإقليمية للتعاون فيما بين السلطات البحرية (بالإسبانية ROCRAM) وأمانة اتفاقية رامسار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ.*
٢ – تحسين فعالية والطبيعة المستدامة لخطة عمل جنوب وشرق المحيط الهادئ	لقد بذلت البلدان الأعضاء في خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ منذ بداياته في عام ١٩٨١ قصارى جهدها لاستحداث آلية راسخة قانوناً ومستدامة مالياً للتعاون البيئي. وتتضمن العملية القانونية المؤسسية التي استحدثت أربعة بروتوكولات واتفاقين تتعلق جميعها بالمصادر المختلفة للتلوث البحري والمناطق المحمية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي. وقد تعهدت البلدان من خلال هذه الصكوك سواء فرادى أو بالتعاون فيما بينها باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ البيئة البحرية الساحلية للإقليم ومواردها الطبيعية. وتدمج خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ ضمن ميزانية البلدان الأعضاء من خلال صندوق استئماني. وتعد اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ هي الأمانة التنفيذية لخطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ. وتتم أنشطة التعاون من خلال نقاط الاتصال الوطنية التي تدعمها مؤسساتها الوطنية. وقد وضع كل بلد إجراءات مختلفة لتوفير السند القانوني الداخلي لآلية التعاون تلك.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	ويجري تقييم لأداء خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ كل عام أثناء اجتماعات الفريق التشاوري واللجنة العامة. وتقدم البلدان الأعضاء معلومات عن الأنشطة التي تم تنفيذها تنفيذاً للتعهدات المقطوعة والتي تستند إلى البروتوكولات والاتفاقات المختلفة. وقد تم في الآونة الأخيرة دعوة الهيئات الاستشارية الوطنية القانونية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم مستوى تنفيذ المعاهدات الإقليمية واتفاقاتها مع الصكوك القانونية الدولية الأخرى.
٣ – تحسين التفهم والثقل السياسي داخل إطار السياسات الإقليمية والوطنية والعالمية	طلبت البلدان الأعضاء في خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ في مناسبات عديدة من الأمانة التنفيذية أن تقدم في المنتديات الدولية إعلانات سياسية ومواقف موحدة دفاعاً عن مصالح الإقليم. وسيحدث ذلك ثانية في تشرين الأول/أكتوبر عندما تنسق بلدان الإقليم موقفاً إقليمياً فيما يتعلق بتخصيب الحديد في مياه جنوب شرق المحيط الهادئ المخطط لها من جانب شركة خاصة بهدف استهلاك ثاني أكسيد الكربون وبيع مركبات الروابط الكربونية. *كما يظهر الثقل السياسي لخطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ من تحالفهما مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (IOC) من أجل تنظيم حلقة دراسية بشأن تغير المناخ في جنوب شرق المحيط الهادئ أثناء الثلاثة أشهر الأولى عام ٢٠٠٨ . وقد أعربت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن اهتمامها بالمشاركة في هذه المبادرة.* ويبرز وجود خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ على المسرح الدولي من خلال مشروعين دوليين جديدين عينت الخطة بالنسبة لهما كوكالة تنسيق إقليمية: المشروع المشترك بين المنظمة البحرية الدولية ومرفق البيئة العالمية "شراكة البرنامج العالمي لإدارة مياه الصابورة"، ومشروع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومة الدولية/فلاندرز – الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC-ICAM).
٤ – تحسين المعارف بحالة البيئة ومشاركة المجتمع المدني والتعليم	تم في إطار تنسيق خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ تطوير دراسات عن حالة البيئة داخل إطار البرنامج المنسق لدراسة ورصد والتحكم في التلوث في جنوب شرق المحيط الهادئ (بالإسبانية CONPACSE)، والتي بدأت مرحلتها الثالثة، التركيز على تقديم الدعم لبرامج الرصد التي تم وضعها بالفعل في البلدان.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وكانت خطة العمل نقطة الاتصال لإقليمين فرعيين بمشروع GIWA (التقييم العالمي للمياه الدولية) والذي تم فيه تحديد المشكلات البيئية ذات الأولوية الملحة بالنسبة لبلدان ساحل المحيط الهادئ بأمريكا الوسطى والجنوبية فضلاً عن خيارات السياسات التي تسمح بالتخفيف من آثار هذه المشكلات. وعلاوة على ذلك، عززت خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ دمج القضايا البيئية الدولية ضمن البرامج المدرسية على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية من خلال برنامج تعليم من أجل التنمية المستدامة. وسيبدأ في القريب العاجل تنفيذ مشروعات رائدة بشأن التعليم البيئي تركز على الإدارة المتكاملة للنفايات البحرية بمساهمة من برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
٥ – خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ كمنصة للوصول للأهداف الإقليمية وتعزيز أوجه التآزر	عززت خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ من دمج مبادئ التنمية المستدامة والمبدأ التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي ضمن التشريعات الوطنية. وقد تبنت البلدان هذه الالتزامات في المنتديات المختلفة. كما تم تعزيز الأسس والمبادئ التوجيهية المحددة في برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية من جانب خطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ بتشجيع بلورة خطط عمل وطنية طبقاً لضرورات وخصائص كل بلد على حدة. كما تم تعزيز أوجه التآزر مع الإدارات المختلفة بالمنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بإدارة الانسكابات النفطية والتحكم في مياه الصابورة وإغراق النفايات الخطرة في البحر.
٦ – تعزيز التخطيط المشترك والإدارة المتكاملة	يعد هذا الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لخطة عمل جنوب شرق المحيط الهادئ بالنظر إلى النطاق المشترك والإقليمي لكثير من الموارد الطبيعية بالإقليم. ولذا تم إنشاء برامج إقليمية تساهم في إدارة هذه الموارد بشكل أكثر فعالية. والبرامج الإقليمية الرئيسية هي: '١' شبكة المناطق البحرية والساحلية المحمية في جنوب شرق المحيط الهادئ *(Plan de Acción para la Conservación de los Mamíferos Marinos del Pacífico Sudeste)*. وترمي هذه الشبكة إلى تحسين إدارة المناطق البحرية والساحلية المحمية؛ والنهوض بتطوير وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لإدارة المناطق المحمية البحرية؛ والنهوض بتبادل الخبرات والمعلومات عن حالة المناطق المحمية التي تحتويها الشبكة؛ والمساهمة في الهدف العالمي بأن يتم بحلول عام ٢٠١٢ إنشاء مناطق محمية نموذجية استناداً إلى المعلومات العلمية وطبقاً للقانون الدولي.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	'٢' خطة عمل لحفظ الثدييات البحرية لمنطقة جنوب شرق المحيط الهادئ *(Plan de Acción para la Conservación de los Mamíferos Marinos del Pacífico Sudeste)*. ويتمثل الهدف الرئيسي من خطة العمل هذه في مساعدة الحكومات المشاركة في تحسين سياسات حفظ الثدييات البحرية في الإقليم. وتتوقع الخطة أن تقدم إطاراً مناسباً للأنشطة التي تحتاج إلى تعاون إقليمي وعالمي إضافة إلى احترام سيادة كل حكومة من الحكومات المشاركة. '٣' برنامج إقليمي لحفظ السلاحف البحرية في إقليم جنوب شرق المحيط الهادئ (مشروع). ويرمي هذا البرنامج إلى الحد من الممارسات غير المستدامة في الموائل الحرجة للسلاحف البحرية وإلى التخفيف من آثار عمليات الصيد. وهناك هدف آخر لهذا البرنامج يتمثل في تحسين المعارف البيولوجية والإيكولوجية والاقتصادية الاجتماعية استناداً إلى تطبيق بدائل صالحة للإدارة الاجتماعية والبيئية في مجال حفظ والتعامل مع السلاحف البحرية. '٤' المشروع المشترك بين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية/مؤسسة فلاندرز "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC-ICAM) (قيد الإعداد)". وسوف يقدم هذا المشروع فرصة هامة لاستحداث إطار مناسب لتقييم تنفيذ وفعالية عمليات الإدارة المتكاملة في الإقليم من خلال تحسين القدرات والمعارف والاتصال واستحداث شبكات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وثمة هدف آخر لهذا المشروع وهو تحسين توفير المعلومات بشأن حالة الموارد الساحلية وإدارتها من أجل استخدام هذه المعلومات من جانب الأطراف المعنية بالمنطقة الساحلية (صانعو القرارات/المجتمع المدني).

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية

٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

تقرير مقدم من وحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا (EAS/RCU)

المقدمة

تزامنت فترة تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية لبرنامج البحار الإقليمية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٧) مع فترة إعادة تحديد وإعادة تركيز وتعزيز جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا (COBSEA) وأمانتها، وحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا (EAS/RCU).

ولقد تم إخطار البلدان الأعضاء في الاجتماع السابع عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في آذار/مارس ٢٠٠٤ بأن الدعم المالي المقدم من صندوق البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) سيتم خفضه. وعلاوة على ذلك، أوصت نتائج استعراض مستقل من جانب خطة عمل البحار في شرق آسيا قدم للبلدان الأعضاء بإعادة تركيز جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا.

وقد بدأ العمل في وثيقة بيضاء (المسودة الأولى) تحدد التوجيه الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالتزامن مع تعيين فريق جديد لوحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا. وقد قدم مشروع الورقة البيضاء إلى الاجتماع الثامن عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حيث أوصت بإجراء المزيد من عمليات المراجعة وطلبت التركيز الفوري على بناء القدرات وإدارة المعلومات. وكانت خطة العمل والميزانية للعام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ والتي اعتمدها الاجتماع الثامن عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا متسقة مع هذه التوصيات ومن منظور أوسع مع التوجيه الجديد المقترح لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا.

وبعد فترة مكثفة من المشاورات بين البلدان، تم تقديم "التوجيه الاستراتيجي الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) - ورقة بيضاء" إلى الدورة الحكومية الدولية الاستثنائية لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا، بوتراجايا، ماليزيا، ٥ - ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وقد صيغت الورقة البيضاء في صورتها النهائية أثناء الدورة الحكومية الدولية الاستثنائية تلك. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، سيتم وضعها على جدول أعمال الاجتماع التاسع عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا للنظر فيها واعتمادها.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - **تنمية مستدامة من خلال الشراكة**	لقد تم مراعاة الحاجة إلى شراكات معززة أثناء وضع الورقة البيضاء والتي اشتملت على مقترحات محددة لترتيبات الشراكة بين جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا وشركائها الإقليميين الرئيسيين من أجل تعظيم التنفيذ الفعال للتوجيه الاستراتيجي الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، تم استثمار جهود ضخمة من أجل تعزيز شراكات إقليمية في المجالات التالية: **التنفيذ الإقليمي لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (GPA):** عند الإعداد لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الثاني (IGR-2) لبرنامج العمل العالمي، قامت جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا والمشروع المشترك بين المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية "الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا" (PEMSEA) بتوحيد الجهود من أجل تنظيم حلقة عمل تحضيرية لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الثاني لبحار شرق آسيا في بانكوك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقد نتج عن حلقة العمل إعداد إحاطة مشتركة للسياسات "فرص الشراكة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي في إقليم بحار شرق آسيا (٢٠٠٧ - ٢٠١١)"، حيث أطلقت أثناء اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الثاني حيث نظمت جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا بالاشتراك مع الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا أيضاً "منتدى التشاور الإقليمي لبحار شرق آسيا" كفعالية جانبية. **إدارة النفايات البحرية:** استهلت جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في ٢٠٠٦ نشاطاً إقليمياً بشأن النفايات البحرية. وعبر تنفيذ أنشطة النفايات البحرية، نشأت شراكة وثيقة بين جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا وخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (NOWPAP). ونتيجة لهذه الشراكة، قامت جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا بالرعاية المشتركة لمبادرة "التنظيف الساحلي الدولي" لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، حيث شارك فيها ستة من البلدان الأعضاء في جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا.
٢ - **استدامة وفعالية معززتان**	كان الهدف الرئيسي من وضع "التوجيه الاستراتيجي الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)- ورقة بيضاء" هو تعزيز استدامة وفعالية جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا. ويتضح ذلك من خلال إرادة متزايدة من البلدان الأعضاء في جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا لدفع تبرعاتها المتعهد بها. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت المتأخرات في مدفوعات البلدان الأعضاء للصندوق الاستئماني لبحار شرق آسيا في إجماليها أكثر من ٠٠٠ ٢٣٠ دولار

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	أمريكي. فقد دفعت بعض البلدان أجزاء من تعهداتها فقط في حين توقف البعض عن الدفع كليةً. وبعد ثلاث سنوات، واصلت جميع البلدان مدفوعاتها للصندوق الاستئماني ومن ثم انخفض إجمالي المتأخرات إلى ٠٠٠ ٦٣ دولار أمريكي فقط. غير أنه على الرغم من الحاجة إلى زيادة أخرى في مساهمات البلدان في الصندوق الاستئماني، يبقى ذلك الأمر مستحيلاً بالنسبة لأي بلد من البلدان الأعضاء. وتتضمن الورقة البيضاء حالياً أربع استراتيجيات لتنفيذ خطة عمل بحار شرق آسيا، ألا وهي إدارة المعلومات وبناء القدرات الوطنية والقضايا الاستراتيجية والناشئة والتعاون الإقليمي. وهي تتضمن علاوة على ذلك هيكل إدارة معد جيداً وتوجيهاً من أجل حل الوضع المالي لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا. وسيتم وضع الورقة البيضاء على جدول أعمال الاجتماع التاسع عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للنظر فيها واعتمادها.
٣ - تعزيز الدور والتأثير السياسي	خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، بذلت وحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا جهوداً كثيرة من أجل زيادة بروز جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا إقليم بحار شرق آسيا. ومن بين هذه الجهود: • **موقع شبكي جديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا:** تم في ٢٠٠٥ إجراء إعادة تصميم كاملة للموقع الشبكي القديم لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا وتم إطلاق الموقع المجدد في آب /أغسطس ٢٠٠٥ وهو: www.cobsea.org. **المشاركة في المنتديات الإقليمية للبحار في شرق آسيا:** نظمت وحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا فعاليات جانبية على هامش اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الثاني في بيجين، جمهورية الصين الشعبية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكذلك في مؤتمر بحار شرق آسيا، هايكو، جمهورية الصين الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وإضافة إلى ذلك، قدمت النشرة "دراسات حالة المشروعات رصد وإدارة الشعاب المرجانية" ووزعت في الندوة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية المدارية (ITMEMS) والتي عقدتها مبادرة الأرصفة (الشعب) المرجانية الدولية (ICRI) في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. **أنشطة إزكاء الوعي العام:** تم تنفيذ مشروع"الزعانف الخضراء" اعتباراً من عام ٢٠٠٤ في تايلند والفلبين. ويهدف المشروع إلى إنشاء شبكة من الهيئات المشغلة لرياضة الغوص تكون صديقة للبيئة. وقد عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٧ حلقة عمل إقليمية لإطلاق مشروع "الزعانف الخضراء" ولزيادة توسيع الشبكة. وفضلاً عن ذلك، تم تنظيم فعالية لوسائل الأعلام للشباب والصحفيين المحليين.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٤ – صنع سياسات تستند إلى المعرفة	من بين المكونات الرئيسية للتوجيه الاستراتيجي الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا استراتيجيتها بشأن إدارة المعلومات. ولقد تم بالفعل استهلال العديد من الأنشطة لدعم هذه الإستراتيجية.ومن بين هذه الأنشطة: • **إنشاء قاعدة معارف لبحار شرق آسيا:** عقدت حلقة العمل الأول بشأن قاعدة معارف بحار شرق آسيا في سنغافورة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وقد قدمت حلقة العمل توصيات بشأن كيف تباشر وحدة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا عملية تطويرها لقاعدة معارف بحار شرق آسيا إنبثاقاً من قواعد المعارف الإقليمية والوطنية الرائدة المقدمة والتي أنشئت خلال عام ٢٠٠٦. **إعداد التقارير عن حالة البيئة البحرية:** وضع التقرير الأول عن حالة البيئة البحرية لإقليم بحار شرق آسيا: "تم البدء في إصدار توقعات البيئة بشرق آسيا" (EASEO) من جانب وحدة التنسيق الإقليمية للبحار في شرق آسيا في عام ٢٠٠٧. وسيتم إصدارها بالتعاون مع نقاط الاتصال الوطنية لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا والمنظمات الإقليمية الشريكة وشعبة الإنذار المبكر والتقييم ومكتب تنسيق البحار الإقليمية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. • **رصد الشعاب المرجانية ووضع خرائط لها:** تم في عام ٢٠٠٦ تنفيذ المشروع "استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية (GIS) من أجل رسم خرائط للنظم الإيكولوجية الساحلية ومن أجل إنشاء قاعدة بيانات لنظام المعلومات الجغرافية لإدارة الشعاب المرجانية في المياه الساحلية بجزيرة فو أوتش، فييت نام " وذلك لبناء القدرات في مجال رسم الخرائط وإنشاء قواعد البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، ضمت المشروعات عملية وضع الخرائط لتجويد الخوارزميات المكتشفة بشأن الشعاب المرجانية وأعشاب قاع البحر وغابات المانغروف والميلالييوكا ووضع خرائط نظام المعلومات الجغرافية لتوزيعاتها. **تطبيق نمذجة مستجمعات المياه لتحديد تركيزات تلوث المغذيات في إقليم بحار شرق آسيا:** تم استهلال المشروع في عام ٢٠٠٥ من خلال المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا (SEA START RC) من أجل تقدير تركيز المغذيات من مصادر التلوث الأولية في إقليم بحار شرق آسيا والنهوض باستخدام النمذجة كأداة لإدارة مصادر التلوث البرية. وقد عقدت في عام ٢٠٠٦ حلقتا عمل تدريبيتين في بانكوك.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٥ – سياسات تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	ومن المكونات الرئيسية الأخرى للتوجيه الاستراتيجي الجديد لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا إستراتيجيته الخاصة ببناء القدرات. وقد تم استهلال عدد من الأنشطة في هذا السياق: • **نشاط بناء القدرات بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتلوث البحري:** تم البدء بنشاط بناء القدرات بشأن تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة البحرية في عام ٢٠٠٦ باستعراض عن حالة التنفيذ فيما بين البلدان الأعضاء في جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا بخصوص عدد مختار من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويحلل الاستعراض الحاجات من بناء القدرات الوطنية وسيتم تنظيم منتدى إقليمي لبناء القدرات بالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية يستند إلى النتائج. **إدارة النفايات البحرية:** يوجد اتصال وثيق بين أنشطة جهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في مجال إدارة النفايات البحرية والمبادرة العالمية للنفايات البحرية وقد نظمت حلقة العمل الأولى للنفايات البحرية لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في أيار/مايو ٢٠٠٧ لمناقشة نتائج الاستعراض الإقليمي بشأن النفايات البحرية ولوضع مشروع خطة عمل إقليمية بشأن النفايات البحرية (RAP – MALI). وسيتم وضع مشروع خطة العمل على جدول أعمال الاجتماع التاسع عشر لجهة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ للنظر فيه.
٦ – النهوض بالإدارة المتكاملة	**التخطيط المتكامل للمنطقة الساحلية:** تم وضع مقترح مشروع مع نقاط اتصال تايلند وإندونيسيا وماليزيا بعنوان "التخطيط المكاني في المنطقة الساحلية: منع الكوارث والتنمية المستدامة". وقد خصص للمقترح ميزانية إجمالية قدرها مليون دولار أمريكي وفترة مشروع قدرها ثلاث سنوات. وقد قدم المشروع إلى (SIDA) في نهاية عام ٢٠٠٦ ولا يزال قيد البحث.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧
تقرير مقدم من لجنة هلسنكي (HELCOM)

إجراءات لجنة هلسنكي ذات الصلة بالبحار الإقليمية

قررت جميع الدول المطلة على ساحل البلطيق والاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣، أثناء اجتماع وزاري في هلسنكي، تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية في إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر في بحر البلطيق.

وفي عام ٢٠٠٥ قررت نفس هذه الدول والاتحاد الأوروبي وضع خطة عمل لبحر البلطيق لتكون أداة رئيسية لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية، ووافقت على قيام لجنة هلسنكي بدور رئيسي في هذه العملية.

ويجري في الوقت الحاضر وضع الصيغة النهائية لخطة عمل لجنة هلسنكي بشأن بحر البلطيق. وتتضمن هذه السياسة الجديدة نهج النظم الإيكولوجية لإدارة الأنشطة البشرية وتهدف إلى الحد من تلوث بحر البلطيق بما يضمن حالته الإيكولوجية الجيدة ويحافظ عليها ومن المقرر اعتماد الخطة من جانب البلدان المطلة على ساحل البلطيق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وتغطي خطة العمل جميع مجالات الأولوية الأربعة للجنة هلسنكي وهي: زيادة المواد الأتروفية والمواد الخطرة والتنوع البيولوجي والأنشطة البحرية، وجرى ترشيد جميع أنشطة هذه اللجنة من أجل وضع الخطة.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ – تعزيز الشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مع أصحاب المصلحة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة	تعمل لجنة هلسنكي كجهة اتصال بيئية لمنطقة بحر البلطيق حيث تقوم بنشر المعلومات عن القضايا البيئية بهدف ضمان اهتمام الجمهور بالالتزام السياسي بحماية منطقة بحر البلطيق. الإجراءات التي اتخذتها لجنة هلسنكي مؤخراً خطة عمل لجنة هلسنكي بشأن بحر البلطيق خطة مشتركة بين القطاعات وتهدف إلى دمج الأهداف الإنمائية في السياسات القطاعية الأخرى. وبغية تحقيق الدعم التام للتدابير المشتركة بين القطاعات، نظمت اجتماعات لأصحاب المصلحة للجنة هلسنكي شاركت فيها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلون عن الصناعات والمواطنون العاديون. وكان الغرض هو أولاً الاتفاق على أهداف بيئية مشتركة لبحر

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	البلطيق وثانياً الاتفاق على الإجراءات الأكثر مردودية للتكاليف في جميع مجالات الأولوية الأربعة وفي كامل منطقة النطاق الخاصة ببحر البلطيق. وقد دعي المراقبون في لجنة هلسنكي أيضاً، أثناء إعداد خطة العمل، إلى المساهمة. وعلاوة على ذلك، انتهى العمل مؤخراً من إعداد "المشروع الإقليمي لبحر البلطيق" الذي يموله مرفق البيئة العالمية/البنك الدولي. وتضم أنشطة المشروع المجتمعات والمؤسسات المحلية للعمل معاً مع شركاء المشروع والمنظمات الدولية الأخرى. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تعزيز القدرة التقنية للمؤسسات العلمية والإقليمية على إدارة الموارد البحرية الهامة وضمان استدامة النظم الإيكولوجية لبحر البلطيق. ويجري اتخاذ الإجراءات لمواصلة هذا التعاون.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية	تقوم لجنة هلسنكي بصورة دورية برصد تنفيذ وفعالية اللوائح الخاصة بحماية البيئة البحرية لبحر البلطيق، والتعرف على الثغرات في التنفيذ والاحتياجات المحتملة من الموارد الإضافية. وتتولى الأطراف المتعاقدة في لجنة هلسنكي تنفيذ التزاماتها المالية إزاء اللجنة. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدور هام في عمل اللجنة. وتحضر العديد من المنظمات غير الحكومية اجتماعات اللجنة بصفة مراقب وتعمل كشركاء في المشاريع المشتركة. كما تتعاون اللجنة مع المؤسسات المالية الدولية من خلال تبادل المعلومات وبوصفها شركاء في المشاريع المشتركة. الإجراءات التي اتخذتها اللجنة مؤخراً أعدت خطة عمل لجنة هلسنكي بشأن بحر البلطيق بقيادة البلدان التي تتحمل المسؤولية تجاه القطاعات ذات الأولوية الخاصة بها في خطة العمل. وعلى ذلك أصبحت ملكية الإجراءات المتفق عليها مضمونة. وستكون خطة عمل بحر البلطيق أداة في تنفيذ الالتزامات بمقتضى الأطر التشريعية الدولية الأخرى مثل خطة التنفيذ في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة واتفاقية التنوع البيولوجي، والتوجيه المقترح بشأن الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي وغير ذلك حيث أنها تشمل، وفي بعض الأحيان، تعزيز الالتزامات الدولية. وعلى ذلك فإن خطة عمل لجنة هلسنكي بشأن بحر البلطيق سوف تساعد أيضاً الدول المتعاقدة في اللجنة في تنسيق مواقفها في المنتديات الدولية سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لبحر البلطيق.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	ومن المقرر أيضاً إقامة آلية استعراض في خطة العمل لرصد تنفيذ الإجراءات ولتقييم جدوى وقوة الإجراءات المتفق عليها مع توافر المعارف العلمية الجديدة. كما سعت اللجنة إلى الحصول على دعم مالي لتنفيذ خطة عمل بحر البلطيق على كل من المستويين الوطني والإقليمي مثلاً من خلال التوصية بالحديث إلى الاتحاد الأوروبي بشأن أموال الاتحاد.
٣ - تعزيز مكانة البحار الإقليمية وتأثيرها السياسي	تعمل لجنة هلسنكي كصانع للسياسات البيئية لمنطقة بحر البلطيق من أجل وضع أهداف وإجراءات بيئية مشتركة. كما أن اللجنة كجهة اتصال بيئية توفر المعلومات عن '١' حالة/اتجاهات البيئة '٢' كفاءة الإجراءات التي تتخذ بشأن حمايتها '٣' المبادرات والمواقف المشتركة التي يمكن أن تشكل أساساً لصنع القرار في المنتديات الدولية الأخرى. وتقوم اللجنة بنشر المعلومات عن طريق المطبوعات والنشرات الإخبارية الموجهة والمعلومات المعتمدة على شبكة الويب والبيانات والمؤتمرات الصحفية. الإجراءات التي اتخذتها اللجنة مؤخراً حازت خطة عمل بحر البلطيق لدى لجنة هلسنكي بتقدير ودعم المنظمات والمبادرات الإقليمية والأوروبية الرئيسية بما في ذلك مجلس دول بحر البلطيق ومشروع الرؤية الاستراتيجية بشأن بحر البلطيق ومؤتمر البرلمانيين لبحر البلطيق والجماعة الأوروبية.
٤ - صنع السياسات المعتمد على المعارف	للجنة هلسنكي سجل طويل في توفير المعلومات عن الحالة الصحية لمنطقة بحر البلطيق واتجاهات وفعالية التدابير المتخذة. وهذا أمر ممكن يعزى إلى أن البيانات التي تم الحصول عليها من بلدان بحر البلطيق التسعة يجري تنسيقها ومقارنتها من خلال برامج الرصد التي تقوم اللجنة بتنسيقها. وتشمل برامج الرصد المشتركة جمع البيانات عن مدخلات المغذيات والمواد الخطرة من البر والتي يحملها الهواء وتأثيراتها في جميع مكونات البيئة البحرية لبحر البلطيق (المياه والرواسب والحيوان والنبات). ويجري تنقيح هذه البيانات وفقاً للمشورة العلمية الهادفة وحسنة التوقيت بشأن كيفية إدارة الأعمال البشرية التي تؤثر في البيئة البحرية لبحر البلطيق. وتتعاون اللجنة مع الاتفاقيات الإقليمية والجماعة الأوروبية في تحقيق التآزر وتنسيق الأنشطة على المستوى الأوروبي. فعلى سبيل المثال، تعد أوراق حقائق المؤشرات في اللجنة بصيغة تتوافق مع أوراق حقائق المؤشرات في وكالة البيئة الأوروبية،

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وتقدم للجمهور معلومات حسنة التوقيت وصديقة للمستعمل بشأن الضغوط وما تحدثه من تأثيرات على البيئة البحرية لبحر البلطيق. وتتعاون اللجنة بصورة وثيقة مع الدوائر العلمية (من خلال، مثلاً، المشروع الإقليمي لبحر البلطيق) لمواصلة إعداد مشورة علمية سليمة ومقبولة على نطاق واسع بشأن مصائد الأسماك والبيئة البحرية. الإجراءات التي اتخذتها اللجنة مؤخراً حددت خطة عمل بحر البلطيق بدايتها بتحديد الحالة البيئية الجيدة للبيئة البحرية لبحر البلطيق من خلال أهداف إيكولوجية متفق عليها على نطاق واسع. وقد حدد لكل هدف من الأهداف الإيكولوجية المعتمدة غايات بيئية وما يرتبط بها من مؤشرات. وقد صممت الإجراءات في خطة العمل بطريقة تضمن، لدى تنفيذها، وصول البيئة البحرية لبحر البلطيق إلى حالة بيئية جيدة.
٥ - تعزيز استخدام البحار الإقليمية كمنتدى للتنفيذ المشترك التنسيق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمبادرات العالمية	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة مؤخراً اعتمدت اللجنة في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ استراتيجية جديدة للبيانات والمعلومات فضلاً عن استراتيجية للرصد والتقييم لضمان عملية التبليغ عن البيانات بكفاءة (ضمن جملة أمور تجنب الازدواجية في تبليغ البيانات) لخدمة عمليات التقييم على المستويات الوطنية والإقليمية والأوروبية والعالمية ولمراعاة متطلبات مختلف الأطر التشريعية الأوروبية والعالمية. ويجري العمل في الوقت الحاضر في إطار اللجنة لتعديل برامج الرصد بها لضمان تغطية احتياجات اللجنة وخاصة خطة عمل بحر البلطيق لدى اللجنة في هذا المجال، تغطية كافية ولضمان قياس ما إذا كنا نتقدم صوب تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها. وتقوم اللجنة بالاعتماد على خبراتها المكتسبة في وضع نهج النظم الإيكولوجية موضع التنفيذ، باتخاذ الإجراءات لتقاسم الخبرات المكتسبة مع المناطق البحرية في أوروبا. ومن خلال العمل مع أمانة لجنة البحر الأسود، بناء على دعوة من السويد، وضع اقتراح بمشروع مشترك بين اللجنتين مدته عامان لمعالجة الضغوط التي تتعرض لها البيئة نتيجة لارتفاع كثافة عمليات الشحن بما في ذلك زيادة نقل النفط ونتيجة لعمليات الاستكشافات النفطية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في تعزيز شراكة لتبادل المعلومات ونقل الخبرات من أجل المنفعة المتبادلة وللإسراع بعملية وضع مبادئ توجيهية لإحياء وحماية البحر الأسود استناداً إلى أمثلة مأخوذة من بحر البلطيق.
٦ - الترويج لنهج النظم الإيكولوجية لتحقيق الإدارة المتكاملة	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة مؤخراً اعتمدت اللجنة في ٢٠٠٦ رؤية تتمثل في أن بحر البلطيق الذي تكون فيه جميع مكوناته متوازنة بما يفيد تنوع جوانب الحياة ويدعم أيضاً طائفة عريضة من الاستخدام البشري المستدام لما ينطوي عليه من سلع وقد جرى قبول هذه الرؤية على نطاق واسع وأدت إلى البدء في إعداد اللجنة لخطة عمل بحر البلطيق. وتقوم اللجنة، بتطبيقها نهج النظم الإيكولوجية بوصفه النهج الجامع، وباضطلاعها بدور جهة الاتصال البيئية في منطقة بحر البلطيق، بالترويج للمعارف والأولويات الإقليمية المشتركة حتى يمكن استخدامها في صنع السياسات على المستويات العالمية والأوروبية والإقليمية والوطنية مع مراعاة الوقت الذي توضع وتنفذ فيه مختلف السياسات والبرامج في الإقليم. وجرت الإشادة بخطة علم بحر البلطيق التي وضعتها اللجنة بوصفها مشروعاً رائداً ومثالاً يحتذى من جانب البحار الإقليمية الأخرى بشأن الكيفية التي يطبق بها نهج النظم الإيكولوجية البحرية الشاسعة وكجزء من الدعامات البيئية للسياسات البحرية المتوقعة للاتحاد الأوروبي.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
تقرير مقدم من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/MAP)

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ – مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة	يتمثل الإسهام الرئيسي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في التنمية المستدامة في إقليم البحر الأبيض المتوسط فيما تم عام ٢٠٠٥ من إعداد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. ويتمثل أحد أهدافها الأربعة في الحد من التباينات الاجتماعية من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة من خلال مبادرات على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والوطني تتصدى لمجالات العمل ذات الأولوية. وقد وضعت أفرقة العمل المواضيعية مع ممثلين عن البلدان والمجتمع المدني توصيات للاستراتيجية ومن ثم للأطراف المتعاقدة بشأن الإجراءات المستقبلية المتعلقة بالمواضيع الرئيسية للبحر الأبيض المتوسط للنهوض بالتنمية المستدامة. واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة عبارة عن إطار لصياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. فقد أعد عدد من بلدان إقليم البحر الأبيض المتوسط، بدعم مالي وتقني من خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة إعمالاً للدعوة الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة بوضع استراتيجيات إقليمية ووطنية، وأعد في عام ٢٠٠٥ تقرير إقليمي لاستعراض وتقييم مبادرات التنمية المستدامة في إقليم البحر المتوسط. وفي ٢٠٠٦، نظمت دورة عمل بشأن التحديات والفرص ذات الصلة بصياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بغرض تعزيز القدرة على صياغة سياسات التنمية المستدامة في بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتشمل العقبات التي ووجهت أثناء العملية حقيقة أن تأثير السياسات البيئية على السياسات الإنمائية ما زال محدوداً بدرجة كبيرة حيث تظل سياسات قطاعية مما يحول دون معالجة القضايا بطريقة متكاملة. كذلك فإن سياسات التنمية المستدامة تعتمد بدرجة كاملة تقريباً على القطاع العام في الوقت الذي يتعين فيه تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية	تشكل اتفاقية برشلونه وبروتوكولاتها الستة الأساس القانوني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وقد دخلت الاتفاقية وأربعة من بروتوكولاتها حيز النفاذ بالفعل ولذا فإن أحكامها أصبحت ملزمة قانوناً للبلدان التي صادقت عليها.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وقد سَنتْ الأطراف المتعاقدة، انطلاقا من التزاماتها بمقتضى الاتفاقية والبروتوكولات، وفي سياق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التشريعات والهياكل ذات الصلة، ووضعت ونفذت برامج كبيرة لحماية وتحسين نوعية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. ووفقاً لأحكام الاتفاقية، تحيل البلدان إلى أمانة خطة عمل البحر المتوسط تقارير مرتين سنوياً عن التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير التي تتخذها لتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. ومن المتوقع وضع آلية للتنفيذ والامتثال بعد الاجتماع القادم للأطراف المتعاقدة. ولا يزال التنفيذ الكامل للالتزامات التي تفرضها الاتفاقية وبروتوكولاتها واستراتيجياتها يمثل مشكلة. وسيتم إجراء تحليل لتحديد الأسباب بغية تنفيذ وتعزيز الأنشطة التي صممت لمساعدة الأطراف المتعاقدة في تنفيذ أحكام الصكوك القانونية.
٣ - تعزيز إبراز مكانة البحار الإقليمية وتأثيرها على السياسات	لدى خطة عمل البحر المتوسط اتفاقات شراكة مع أمانات الاتفاقيات وغيرها من المنظمات للاضطلاع بأنشطة مشتركة في المجالات ذات المنفعة المتبادلة. ويشمل ذلك الجماعة الأوروبية والمنظمة البحرية الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية بازل واتفاقية رامسار من بين عدة جهات. والهدف من ذلك هو تعزيز التنسيق بشأن المسائل الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، ونهج النظم الإيكولوجية والتلوث البري المصدر والتلوث من الأنشطة البحرية. ويجري دعم هذه المبادرات من خلال نشر المعلومات الموجهة ضمن إطار استراتيجية معنية بالمعلومات اعتمدتها الأطراف المتعاقدة فضلاً عن التثقيف وإزكاء الوعي العام بالإضافة إلى إبراز مكانتها والمشاركة المعززة من جانب المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات ذات الصلة بالبيئة. وتركز الأنشطة عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد الساحلية والبحرية للبحر الأبيض المتوسط، وعلى الأخطار المتصلة بها، الواقعة والمحتملة، التي تواجه هذه الموارد، وعلى دور ومسؤولية سكان إقليم البحر الأبيض المتوسط في تحقيق التغييرات السياسة والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الإقليم.
٤ - دعم عملية صنع السياسات المعتمدة على المعرفة	برنامج الرصد والبحوث بشأن التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (MEDPOL) هو البرنامج العملي والتقني لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشأن جمع البيانات الموثوق بها والمتماثلة وتحليلها ونشرها من خلال البرامج الشاملة الوطنية لرصد التلوث البحري في كافة أنحاء البحر الأبيض المتوسط.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وتستخدم قاعدة المعارف هذه لتوجيه عملية تطوير برنامج عمل نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والحملات الإعلامية للخطة وإعداد التقارير. كما تستخدم هذه البيانات لدعم عملية صنع السياسات المعتمدة على المعرفة وتعميم الاهتمامات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الأطراف المتعاقدة. وتتعاون خمس وكالات متخصصة من وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية) في هذه الأنشطة. وتقدم المساعدات المالية للمختبرات في الإقليم لشراء أجهزة التحليل والمشاركة في أنشطة البرنامج. كما أنشئ برنامج لضمان الجودة يهدف إلى تحسين جودة البيانات من خلال تدريب الموظفين وصيانة الأجهزة، وتوفير ممارسات التحليل الجيدة. وثمة برنامج للبحوث يدعم أنشطة الرصد. وتنص المادة ١٥ من اتفاقية برشلونه على المشاركة العامة في عمليات صنع القرارات ذات الصلة بمجالي تطبيق الاتفاقية والبروتوكولات. وعلاوة على ذلك، تتمتع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وفقاً للمادة ٢٠، بصفة المراقب في جميع اجتماعات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك اجتماع الأطراف المتعاقدة.
٥ - البحار الإقليمية كمنتدى لوضع الأهداف الإقليمية المشتركة	تمثل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط آلية إقليمية فريدة للترويج لمبادرات منع التلوث وحماية التنوع البيولوجي. وتتعاون الخطة مع المبادرات الإقليمية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في تعزيز أهداف البحار الإقليمية. وقد قامت الخطة والجماعة الأوروبية مؤخراً بتجميع وتطوير وتكثيف تعاونهما لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة في مجال البيئة. وسوف تنفذ أحدث المبادرات المتعلقة بإزالة التلوث من البحر المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠ (آفاق ٢٠٢٠) من خلال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبتمويل من بنك الاستثمار الأوروبي. ويقوم المركز الإقليمي للاستجابة لطوارئ التلوث البحري في البحر المتوسط وهو أحد مراكز الأنشطة الإقليمية للخطة بتنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية في البحر المتوسط في حين يعمل مركز الأنشطة الإقليمية في تونس بشأن التنوع البيولوجي بصورة وثيقة للغاية مع اتفاقية التنوع البيولوجي في حماية التنوع البيولوجي في الإقليم. كما تنفذ أنشطة برنامج الرصد والبحوث المتعلقة بالتلوث البحري في البحر المتوسط بالتآزر مع كل من اتفاقية بازل والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف يشهد العام القادم بدء تنفيذ الشراكة الاستراتيجية لمرفق البيئة العالمية بشأن النظام الإيكولوجي البحري الشاسع للبحر الأبيض المتوسط.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٦ - وضع وترويج رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستند إلى نهج النظم الإيكولوجية	قامت خطة عمل البحر المتوسط والجماعة الأوروبية، عقب القرار الذي اتخذته الأطراف المتعاقدة عام ٢٠٠٥، بوضع خريطة طريق لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية في إدارة الأنشطة البشرية في إقليم البحر الأبيض المتوسط. وتتمثل الخطوتان الأوليان في خارطة الطريق في تحديد رؤية إيكولوجية للبحر المتوسط ووضع أهداف استراتيجية مشتركة لهذا الإقليم. ويتمثل الهدف الأولى لخارطة الطريق في تحويل الرؤية الإيكولوجية من الحالة الوصفية إلى هدف محدد كمياً لتعريف الحالة الإيكولوجية المنشودة. وسوف تبت الأطراف المتعاقدة في فترة السنتين القادمة في النطاق الملائم والزمني لتطبيق النهج على النحو الوارد في أحد مبادئ نهج النظم الإيكولوجية الذي اعتمده الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (نيروبي، ٢٠٠٠)، وتتخذ قراراً بشأن بدء مشروع أو أكثر من المشاريع الرائدة في مجالات الإدارة التي سيتم تحديدها. ويساور بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط شك كبير إزاء تطبيق نهج النظم الإيكولوجية وذلك أساساً بسبب نقص الوعي بما ينطوي عليه هذا النهج وكذلك بسبب الآثار التي قد تنتج عن تحديد مجالات الإدارة على الجزء الجنوبي الشرقي من البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الصدد، من المتوخى اعتماد نهج الخطوة خطوة في تطبيقه.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
مقدم من أمانة اتفاقية نيروبي

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - زيادة مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مع أصحاب المصلحة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوثيقي الصلة ومن خلال تدعيم تنفيذ اختصاصات البحار الإقليمية، كمساهمة رئيسية في تنفيذ خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف والغايات المتصلة بإعلان الألفية.	قامت أمانة اتفاقية نيروبي، استجابة للتوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، بوضع برامج عمل للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٧ تغطي فترتي السنتين لكي تكونا متمشيتين مع البرامج الأخرى الجارية الوثيقة الصلة التي ينفذها الشركاء المتعاونون. وتركز برامج العمل على المواضيع التالية: تقييم وإدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛ والتنسيق والجوانب القانونية. والمواضيع متصلة ببرنامج كلي متسق ومتكامل ويستهدف بها توفيره، بحيث تنفذ بالشراكة مع منظمات غير حكومية من قبيل الصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ورابطة العلوم البحرية لغربي المحيط الهندي. وقامت الأمانة كذلك بالتحفيز على إنشاء "التجمع من أجل صون النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية في غربي المحيط الهندي". والتجمع الذي يشار إليه بالاسم المختصر "WIO-C" عبارة عن شراكة بين المنظمات غير الحكومية الرئيسية والمنظمات الأخرى في غربي المحيط الهندي، ألا وهي الصندوق العالمي للطبيعة ورابطة العلوم البحرية لغربي المحيط الهندي وجمعية الحياة البرية في شرق أفريقيا، ومنظمة تردي الشعاب المرجانية في المحيط الهندي واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية، وجمعية صون الحياة البرية، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD). ويستهدف من التجمع من أجل صون النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية في غربي المحيط الهندي، المذكور في اتفاقية نيروبي، أن يحسن من تبادل المعلومات والتضافر والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة بشأن قضايا البيئة الساحلية والبحرية في إقليم غربي المحيط الهندي، والانتقال صوب نهج برنامجي في معالجة القضايا البحرية والساحلية.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية من خلال زيادة التحكم القطري وإدراج قضايا وبروتوكولات البحار الإقليمية في التشريعات الوطنية، والنهوض بآليات الامتثال والإنفاذ، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبناء القدرات، وكفالة ترتيبات مالية وطنية ودولية صالحة، علاوة على	قامت الأمانة، بموجب مشروع بعنوان "تدعيم آليات التنسيق وأنشطة الإدارة والتقييم في إطار اتفاقيتي نيروبي وأبيدجان" المدعوم من وكالة التنمية الدولية السويدية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) بتنفيذ سلسلة من الأنشطة لتدعيم المؤسسات وهياكل التنسيق من أجل اتفاقية نيروبي. وقد تم الاضطلاع بمعظم الأنشطة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات غير حكومية، وهو ما مكن اتفاقية نيروبي من توسيع قاعدة الشركاء وكفالة دعم المجتمع المدني في تنفيذ برنامج عمل الاتفاقية. وتم إنشاء منتدى لحلقات الاتصال واختصاصات محددة لحلقات الاتصال. وقد تم تقديم الدعم إلى مؤسسات حلقات الاتصال من أجل تشغيل مكاتبها والشروع في آلية للإبلاغ من أجل الاتفاقية بواسطة تجميع تقارير حالة وطنية عن البيئة الساحلية والبحرية. وقد ساهم الدعم المقدم في تدعيم فرق المهام الخاصة بالاتفاقية، مثل منتدى المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وفرقة عمل

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
استحداث إجراءات تقدير/تقييم حيثما كان ذلك ملائما.	الشعاب المرجانية. ومن شأن آليات الإبلاغ الوطنية من أجل الاتفاقية وفرق المهام المدعمة أن تقدم توجيهات عن الأولويات الوطنية في إطار الإدارة الساحلية والبحرية أثناء إعداد برنامج عمل الاتفاقية لعام ٢٠٠٨ وما بعده.
٣ - تعزيز وضوح صورة البحار الإقليمية وتأثيرها السياسي في رسم السياسات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال تقوية شراكة البحار الإقليمية، وزيادة الوعي السياسي والجماهيري بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد الساحلية والبحرية، والنهوض بسياسات متجانسة للمعلومات والاتصالات، وكفالة مشاركة البحار الإقليمية في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية الوثيقة الصلة وتعزيزها لها.	برنامج عمل اتفاقية نيروبي بمثابة برنامج تعاوني تم وضعة مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويستهدف ببرنامج العمل أن يستخدم كأداة للبحار الإقليمية والشركاء المتعاونين لتحفيز التغيير في إدارة البيئة البحرية والساحلية في منطقة اتفاقية نيروبي، ومن ثم المساهمة في إنجاز الأهداف والغايات العالمية المتفق عليها فيما يتصل منها بالتنمية المستدامة للسواحل والمحيطات. ولقد حفزت الاتفاقية كذلك على إنشاء "التجمع من أجل صون النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية في غربي المحيط الهندي". وتجمع المنظمات غير حكومية وسيلة لمواصلة تعزيز وضوح صورة البحار الإقليمية وتأثيرها السياسي على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.
٤ - دعم رسم السياسات المستندة إلى المعرفة، وتعزيز المشاركة الجماهيرية، والتثقيف والتوعية، وتحسين إعداد التقارير عن حالة البيئة الساحلية والبحرية ومواردها، والتهديدات المحتملة المحدقة بها، من خلال المساهمة في أنشطة الرصد والتقييم الوطنية والإقليمية الملائمة، من جملة أمور.	لقد دعمت الاتفاقية إنشاء نظام للمعلومات وآلية مقاصة من أجل اتفاقية نيروبي لتيسير التبادل الفعال للمعلومات من أجل الإدارة المحسنة للبيئة الساحلية والبحرية. وقد تم تدعيم مؤسسات حلقات الاتصال من أجل إنشاء "مكتب للبرامج البحرية والساحلية" ولتشغيل مكاتبها وبدء آلية إعداد تقارير من أجل الاتفاقية بواسطة تجميع تقارير الحالة الوطنية بشأن البيئة الساحلية والبحرية. وقد تحقق تقدم هائل في إطار مشروع WIO-LaB الممول من مرفق البيئة العالمية "معالجة الأنشطة البرية المصدر في غربي المحيط الهندي" (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) الذي تنفذه اتفاقية نيروبي، في : أ) الاضطلاع بتقييم الاحتياجات؛ ب) وإنشاء شبكات إقليمية لدعم مبادرات الإدارة، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين؛ ج) وبدء مشاريع بيانات عملية من أجل التدريب أثناء العمل على الإدارة الفعالة للموارد البحرية والساحلية في جميع البلدان المشاركة.
٥ - زيادة استخدام البحار الإقليمية كمنطلق لوضع الأهداف الإقليمية المشتركة	تطرح اتفاقية نيروبي إطار عمل إقليمي يمكن بلدان شرق أفريقيا من أن تعالج من خلاله قضايا إقليمية عابرة للحدود وحرجة، ومنطلقا لتقاسم الخبرات الإقليمية في الحماية والإدارة وفرص التنمية. وقد اتفق كل من الاتفاقية والنيباد على أن

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
والنهوض بالتضافر والتنفيذ الإقليمي المنسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الوثيقة الصلة، والمبادرات العالمية والإقليمية، ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الفعاليات الدولية، كمساهمة في الإدارة المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية.	تتولى الأمانة البيئية والشراكة الجديدة من أجل أفريقيا "نيباد" الموجودة في السنغال SINEPAD/ENV الصدارة في تنفيذ المكون البيئي من النيباد الذي يشمل "العملية الأفريقية" **وبرنامج التدخلات** الخاص بها. بيد أن اتفاقيتي نيروبي والسنغال تعتبران آليتي التنفيذ الملائمتين للمكون البيئي الذي يعالج البرامج البحرية والساحلية للنيباد. ولذلك فإن الاتفاقيتين تعتبران أداتين رئيسيتين في تنفيذ المكون البيئي للنيباد والذي يشمل العملية الأفريقية.
٦ - وضع رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستندان إلى النهج الإيكولوجية، والنهوض بهما، بشأن الأولويات والشواغل المتصلة بالبيئة الساحلية والبحرية ومواردها في اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، وإدخال العمل، من جملة أمور، بشراكات وشبكات خلاقة ومبتكرة واستراتيجيات اتصال فعالة.	ستقوم الاتفاقية، من خلال WIO-LaB بإعداد تحليل تشخيصي عابر للحدود وبرنامج عمل استراتيجي يركزان على المصادر والأنشطة البرية. وسيتم تنسيق هذه العملية عن كثب مع مشروعين آخرين للنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (مشروعا ASCLME وSWIOFP). وسيتم في النهاية إدراج النتائج المتحصلة من المشروعين في تحليل تشخيصي عابر للحدود وبرنامج عمل استراتيجي واحد من أجل إقليم غربي المحيط الهندي، أي ساحل شرق أفريقيا بأكمله.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

مقدم من لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالنقل البحري (COCATRAM)، هيئة التنسيق الإقليمية لخطة عمل شمال شرقي المحيط الهادئ.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة	تمثلت المساهمة الرئيسية لخطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ في التنمية المستدامة في الإقليم في "الاستراتيجية الإقليمية لإنشاء خطة إقليمية للطوارئ وخطط وطنية للطوارئ" لمكافحة التلوث البحري من الانسكابات النفطية. ويتمثل هدف هذه الاستراتيجية في إعداد إقليم أمريكا الوسطى لمواجهة أي نوع من الحوادث المتصلة بإنسكاب النفط من السفن أو من المرافق البحرية أو مرافق الشاطئ. وقد عقدت في عام ٢٠٠٤ حلقة عمل لرسم الاستراتيجية بمشاركة من خبراء رفيعي المستوى عينتهم البلدان المعنية. وبعد ذلك تمت بلورة خطة طريق أقرها الممثلون الوطنيون. وثمة خطتان وطنيتان للطوارئ في المراحل الأخيرة بالفعل من الموافقة عليهما، وأفرقة العمل الوطنية في بقية البلدان بصدد إجراء المناقشة النهائية للخطط. وقد تم القيام بكل هذه الأنشطة بشكل مشترك مع مركز النشاط الإقليمي/بروتوكول الإنسكابات النفطية التابع لاتفاقية قرطاجنة (RAC/RE/PEITC-Carib) والرابطة الإقليمية لشركات النفط والغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ARPEL) وبالتعاون مع منظمات أخرى. وتتصل العقبات الرئيسية التي وجدت في هذه العمليات بمواطن الضعف المؤسسية القائمة في الوكالات المسؤولة. ويتطلب الأمر وجود قيادة قوية في هذه الوكالات للقيام بهذه الأنشطة في كل بلد، وذلك من أجل تضمين خطط الطوارئ الوطنية والإقليمية كجزء لا يتجزأ من الخطط الوطنية في حالات الكوارث وإدراجها في الميزانيات الوطنية.
٢ - تعزيز استدامة برامج البحار الإقليمية وفعاليتها	وقعت ستة بلدان على اتفاقية أنتيغوا غواتيمالا، صدقت اثنتان منهما على الاتفاقية. والاتفاقية معروضة في بلدين آخرين على المجالس التشريعية لمناقشتها والتصديق عليها. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بهذين التصديقين. وقد أقرت ثمانية بلدان أعضاء خطط العمل بالإجماع. وقد شاركت البلدان كلها في تنفيذ الخطة وفقا لأنشطة محددة. وعينت جميع البلدان الأعضاء حلقات الاتصال التابعة لها.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وتم إعداد مشروع بروتوكول حماية شمال شرق المحيط الهادئ من المصادر البرية للتلوث البحري وذلك وفقاً لقرار الاجتماع الحكومي الدولي الثالث، وستقدم إلى الاجتماع الحكومي الدولي الرابع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. ولا تزال خطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ في مرحلة المأسسة. ولذلك فقد وُجهت جميع الجهود المبذولة بهذا المعنى إلى التصديق على الصكوك القانونية. وليس لدى سلطات البيئية نفوذ تنظيمي على القضايا الساحلية والبحرية. وقد صعبت هذه الحالة من الحصول على تصديق على الاتفاقية في جميع البلدان وعلى إدراج الالتزامات القانونية في متن السياسات الوطنية. ومؤخرا، أقرت السلطات وشركات الموانئ في أمريكا الوسطى مدونة طوعية للسلوك البيئي من أجل الموانئ. وتستند المدونة إلى التشريعات الدولية الوثيقة الصلة بشأن هذا الموضوع.
٣ - تعزيز إبراز أهمية البحار الإقليمية وتأثيرها على السياسات	يوجد في شمال شرق المحيط الهادئ اتفاقات مع المنظمات العالمية والإقليمية في كل من القطاعين العام والخاص. وقد عملت خطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ منذ صياغتها واستهلالها بالتنسيق الوثيق مع لجنة أمريكا الوسطى للتنمية والبيئة. وتعتبر هذه اللجنة، هي ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالنقل البحري جزءا من نظام تكامل أمريكا الوسطى (اسمه المختصر بالإسبانية SICA). تم القيام بأنشطة "مأسسة خطة شمال شرق المحيط الهادئ" بدعم مالي من وكالة التنمية الدولية السويدية من خلال اليونيب. تم وضع معظم القضايا المتصلة بمنع انسكاب النفط وخطط الطوارئ المتصلة بها من خلال اتفاقات شراكة مع مركز النشاط الإقليمي لبروتوكول الإنسكابات النفطية التابع لاتفاقية كارتاخينا (RAC/RE/PEITC-Carib). وتم القيام بأنشطة خطة الطوارئ الإقليمية بشكل مشترك مع ARPEL (رابطة خاصة) وبدعم مالي من وكالة التنمية الدولية الكندية. وقد سمحت هذه الأنشطة لشمال شرق المحيط الهادئ بأن ينشئ علاقات وثيقة مع السلطات البحرية والمرفأية ومع شركات الموانئ، بما في ذلك التعاون مع الشركات الخاصة في الإقليم، ومن بينها "مراقبة التلوث في المحيط في بنما". ولدى إقليم شمال شرق المحيط الهادئ اتفاق شراكة مع برنامج التحالفات الخاص بالاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	سمحت الأنشطة المتصلة بمياه النفايات في المدن الساحلية التي تم القيام بها في عام ٢٠٠٦ لشمال شرق المحيط الهادئ أن يجد شركاء جدد في القطاع العام، مثل بلديات المدن الساحلية وسلطات الصحة العامة. وبدءا من عام ٢٠٠٦، تم إنشاء آلية للتنسيق في المسائل ذات الأهمية المشتركة مع معهد سميثسونيان للبحوث المدارية الواقع في بنما. ووقع إقليم شمال شرق المحيط الهادئ مذكرة تفاهم مع البرنامج العالمي للأنواع المقتحمة للقيام بحلقة عمل تدريبية بمشاركة من خبراء تعينهم بلدان شمال شرق المحيط الهادئ ومن الناطقين بالإسبانية في خطة عمل البحر الكاريبي. تم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع هيئة صون الطبيعة ومع ONG Paso Pacifico. وتشمل هذه الاتفاقات للشراكة حتى وقتنا هذا أنشطة محددة ذات أهمية مشتركة. ومن المتوقع أن تتفق هذه الشراكات، عندما تحصل خطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ على درجة أكبر من الطابع المؤسسي ومن الموارد المالية، على إجراءات بشأن تعاون أوسع للاستفادة من الموارد الساحلية والبحرية.
٤ - دعم رسم السياسات المستندة إلى المعرفة	رغم أن إقليم شمال شرق المحيط الهادئ لا يزال بصدد إنشاء وتدعيم العلاقات مع المنظمات العلمية في الإقليم، فقد بذلت بعض الجهود لدعم رسم السياسات المستندة إلى المعرفة. والقائمة الحصرية الإقليمية للمصادر البرية للتلوث البحري وثيقة تستند إلى قوائم حصرية علمية وتقنية وطنية. وقد تم تقاسم نتائج هذه الدراسة مع لجنة أمريكا الوسطي المعنية بالتنمية والبيئة من أجل تقديمها إلى السلطات البيئية الرفيعة المستوى في الإقليم وبدء عملية رسم سياسات بشأن هذا الأمر.
٥ - البحار الإقليمية كبرنامج لوضع أهداف إقليمية مشتركة	يوفر إقليم شمال شرق المحيط الهادئ آلية فعالة للنهوض بمبادرات لصون التنوع البيولوجي وإنشاء سياسات صون إقليمية. وقد نجحت لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالنقل البحري، بوصفها حلقة اتصال للمنظمة البحرية الدولية في أمريكا الوسطى وأمانة خطة عمل شمال شرق المحيط الهادئ، في النهوض بمبادرات وسياسات لصون الموارد الساحلية والبحرية لأمريكا الوسطى. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨، من المنتظر أن توقع لجنة أمريكا الوسطى المعنية بالنقل البحري مذكرة تفاهم بين إقليم شمال شرق المحيط الهادئ ولجنة أمريكا الوسطى المعنية بالتنمية والبيئة بشأن أنشطة ذات أهمية مشتركة.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٦ - وضع وتعزيز رؤية مشتركة وإدارة متكاملة بالاستناد إلى نهج النظم الإيكولوجية	حسبما تقرر في الاجتماع الحكومي الدولي الثالث في عام ٢٠٠٥، سيقدم تقييم لأنشطة صيد الأسماك يستند إلى نهج النظام الإيكولوجي إلى البلدان بمشاركة من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص. وستكون هذه هي أول خطوة في معالجة هذه القضية الإقليمية البالغة الأهمية.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، ٢٠٠٤- ٢٠٠٧
مقدم من وحدة التنسيق الإقليمية لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (NOWPAP)

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - زيادة مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة	ظلت وحدت التنسيق الإقليمية لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ المنشأة في ٢٠٠٥ تحاول العمل مع شتى أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج عمل خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ: وزارات مختلفة (البيئة والموارد الطبيعية؛ الشؤون الخارجية والتجارة؛ الشؤون البحرية ومصايد الأسماك؛ النقل؛ السلامة البحرية وخفر السواحل؛ مصايد الأسماك ؛ الأراضي والبنية التحتية)، والمجتمع الأكاديمي، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تستهدف الربح والجمهور العام. ويساهم تنفيذ أنشطة خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ في التنمية المستدامة للإقليم.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برنامج البحار الإقليمية	أصبحت خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، باعتبارها خطة عمل ذات دوافع قطرية، آلية إقليمية معتمدة على الذات تخضع لسيطرة قطرية متزايدة: • تستضيف كل دولة عضو "مركز نشاط إقليمي" واحد وتغطي رواتب موظفي المركز وإيجار المكتب وتكاليف المعدات. • توفر اليابان وجمهورية كوريا دعما ماليا لمكتبي مركزي نشاط إقليميين قائمين في تویاما وبوسان على التوالي، بما في ذلك رواتب الموظفين وتكاليف المباني والمعدات. • كما تدعم البلدان المستضيفة بسخاء تنفيذ مشاريع معينة، مثلا، تلك المتصلة بالنفايات البحرية. وعلى سبيل المثال، رعت جمهورية كوريا واليابان حلقتي عمل تابعتين لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ بشأن النفايات البحرية في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (٥٠٠٠٠ دولار لكل منهما)؛ كما قدمت اليابان دعما إضافيا مقداره ١٠٠٠٠٠ دولار كمساهمة مخصصة للصندوق الاستئماني لخطة العمل. ورعت الصين وكوريا حملتين لتطهير الساحل في عام ٢٠٠٧ (٥٠٠٠٠- ٧٠٠٠٠ دولار لكل منهما). كما يجري تنفيذ مشاريع وطنية متصلة بالنفايات البحرية في اليابان وجمهورية كوريا. • كما ستوفر اليابان وجمهورية كوريا تمويلا مشتركا (حوالي ٥٠٠٠٠٠ دولار مجتمعة) من أجل مشروع مقترح مشترك بين خطة العمل ومرفق البيئة العالمية بشأن المواد السمية الثابتة.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	• وافقت الدول الأعضاء في خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ من ناحية المبدأ على زيادة مساهماتها السنوية من ٣١٥٠٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠٠٠ دولار (من المتوقع اتخاذ القرار النهائي بهذا الشأن في الاجتماع الحكومي الدولي الثاني عشر في عام ٢٠٠٧). • وفقا لاستراتيجية تعبئة الموارد التابعة لخطة العمل، يجري الاتصال بالجهات المانحة والشركاء المحتملين، مثلا، تقوم مؤسسات خيرية يابانية بالنظر في اقتراح مقدم من روسيا بشأن رصد النفايات البحرية.
٣ - تعزيز بروز أهمية البحار الإقليمية وتأثيرها على السياسات عند رسم السياسات العالمية والإقليمية والوطنية.	قامت وحدة التنسيق الإقليمية بوضع استراتيجية للتوعية الجماهيرية، ويجري تنفيذها بناء على ذلك. ومن بين المكونات الهامة لتلك الاستراتيجية بناء علاقات تعاونية وثيقة مع الشركاء المحتملين في الإقليم؛ وتنمية موقع خطة العمل على شبكة الويب (http://www.nowpap.org)؛ وإنتاج مواد للترويج لخطة العمل (كتيبات وملصقات وأقلام وتقويمات زمنية، إلى آخره)؛ والمشاركة في الاجتماعات والحملات الإقليمية والمحلية؛ والاتصالات الوثيقة مع وسائط الإعلام؛ ومكونات كثيرة أخرى. ونتيجة لذلك، فقد تم النشر باستفاضة عن الأنشطة المتصلة بالخطة في وسائط الإعلام منذ إنشاء وحدة التنسيق الإقليمية. وقد تم إنتاج كتيبات عن الخطة باللغة الإنجليزية وباللغات الوطنية لأربع دول أعضاء وتم توزيعها على نطاق واسع علاوة على المواد الترويجية. تمت تنمية الاتصالات الوثيقة مع المشاريع والمنظمات الوثيقة الصلة في الإقليم (بحسب الترتيب الألفبائي اللاتيني) EANET واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية، WESTPAC وNEAR-GOOS وPICES والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لليونيب. وتم إنشاء شراكات رسمية مع مشروع النظام البيئي البحري الكبير للبحر الأصفر (YSLME) المشترك بين اليونيب ومرفق البيئة العالمية، وشراكتين بين اليونيب واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية ومرفق البيئة العالمية في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (PEMSEA) وCOBSEA. وتم تنفيذ أنشطة مشتركة، مثل تطهير الشاطئ وحلقات العمل والحلقات الدراسية المشتركة. كما بذل موظفو وحدة التنسيق المشتركة ومركز النشاط الإقليمي جهودا للنهوض ببرنامج البحار الإقليمية من خلال حضور الاجتماعات الإقليمية التي ينظمها شركاء مثل: شبكة رصد ترسب الأحماض في شرق آسيا (EANET) وجهة التنسيق المعنية بالبحار في سرق آسيا (COBSEA) الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (PEMSEA) المنظمة

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	البحرية العالمية/اليونيب/سوا NEAR-GOOS, EASPEC (IMO/UNEP/SOA) المنظمة الدولية للطاقة الذرية IAEA النظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الأصفر (YSLME) وانخرطت وحدة التنسيق الإقليمية، ممثلة لخطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، بنشاط في أحداث على مستوى المجتمعات المحلية، بما في ذلك الاحتفالات والمعارض وحملات تنظيف السواحل، إلى آخره.
٤ - **دعم رسم السياسات المستندة إلى المعرفة**	تقوم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ باستكمال وضع تقرير عن "حالة البيئة البحرية في إقليم شمال غرب المحيط الهادئ". ومن شأن هذا التقرير (الذي تصدر العمل فيه أحد مراكز النشاط الإقليمي لرصد التلوث، (POMRAC) أن يساعد الدول الأعضاء في الخطة على تحديد أولويات القضايا البيئية البحرية وتخصيص الموارد المتاحة وفقا لذلك. قام مركز النشاط الإقليمي لرصد التلوث (POMRAC)، في معرض إيجاز نتائج برامج الرصد الوطنية، بإعداد نظرات عامة إقليمية عن الترسب الجوي للملوثات وعن المدخلات النهرية والمباشرة للملوثات إلى البيئة البحرية والساحلية. وأعد مركزا نشاط إقليمي آخران تابعان لخطة العمل هما مركز النشاط الإقليمي لتقييم البيئة الساحلية ورصدها (CEARAC) ومركز النشاط الإقليمي للاستعداد للطوارئ البحرية ومجابتها (MERRAC) تقارير إقليمية عن تكاثر الطحالب؛ وتطبيقات الاستشعار عن بعد من أجل رصد البيئة البحرية؛ ونمذجة إنسكاب النفط، وتطهير الشواطئ في إقليم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ.
٥ - **زيادة استخدام البحار الإقليمية كمنطلق.**	منذ استهلال وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لخطة العمل في أوائل عام ٢٠٠٥، تم بذل جهود لفتح قنوات اتصال مع اتفاقيات لندن وبازل واتفاقية ماربول. وقد تم توفير وصلات مع هذه الاتفاقيات في موقع خطة العمل على شبكة الويب، وتوزيع وثائقها الرسمية وقام موظفو وحدة التنسيق الإقليمية بحضور اجتماعات عديدة نظمتها تلك الاتفاقيات من أجل إقامة علاقات وثيقة معها والنهوض بأنشطة خطة العمل المستمرة في الوقت الراهن.
٦ - **وضع وتعزيز رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستند إلى نهج النظام الإيكولوجي**	بدأت خطة العمل أنشطة عديدة تساهم أيضا في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية: • **نشاط النفايات البحرية الإقليمي.** تم تنفيذ هذا المشروع بنجاح بدعم قوي من البلدان الأعضاء في خطة العمل وبرنامج البحار الإقليمية. وتم جمع بيانات ومعلومات وتحليلها، وإنشاء قاعدة بيانات عن النفايات البحرية، وتنظيم اجتماعات وحلقات عمل إقليمية، والقيام بحملات لاستثارة الوعي وأنشطة تطهير؛ وإعداد مبادئ توجيهية بشأن الرصد ومختلف القطاعات. ويجري وضع خطة عمل إقليمية بشأن النفايات البحرية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	• **نظرة عامة إقليمية عن مدخلات الملوثات النهرية والمباشرة إلى البيئة البحرية.** تم إعداد النظرة العامة باستخدام تقارير وطنية من البلدان الأعضاء في خطة العمل وتم توزيعها أثناء الاجتماع الاستعراضي الحكومي الدولي الثاني لبرنامج العمل العالمي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. • **نظرة عامة عن التشريعات البيئية الوطنية.** تم تحديث هذه النظرة العامة من قبل الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٦. **الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية وحوض النهر.** استهل هذا المشروع في عام ٢٠٠٧ ويتصدر القيام به POMRAC بالتعاون الوثيق مع ثلاثة مراكز نشاط إقليمي تابعة لخطة العمل. كما يجري التخطيط لمشاركة خبراء من الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (PEMSEA).

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
مقدم من أمانة لجنة اتفاقية أوسلو وباريس لمنع تلوث البحار (أوسبار)

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة	١ - لا تزال لجنة أوسبار تقدم مساهمة جوهرية كبيرة في التنمية المستدامة لشمال شرق المحيط الأطلسي. وهذا جزء أصيل في رؤية أوسبار وبيان رسالتها وقيمها الجوهرية. وينعكس في التزام أوسبار بأهداف طموحة في إطار استراتيجيات مواضيعية ونهج تدريجي مفصل من أجل تنفيذها وكتدبير للاستدامة. ٢ - ويتم تقدير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الوزارية المنصوص عليها في الاستراتيجيات المواضيعية لعام ٢٠٠٣ بواسطة "برنامج التقييم والرصد المشترك" التابع لأوسبار. ويوفر البرنامج أساسا لتعاون الأطراف المتعاقدة في تعزيز المعرفة العلمية بالبحار كأساس لا غنى عنه لجميع طرق الإدارة البحرية. وتشمل الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج تنفيذ برامج رصد تعاونية، ووضع طرائق ضمان الجودة وأدوات لتقييمها، والاضطلاع بتقييمات لحالة الجودة بما في ذلك تقييم فعالية التدابير. ويتم جمع البيانات بشكل منتظم في إطار برنامج الرصد الجوي الشامل، والدراسة الشاملة عن المدخلات النهرية والتصريفات المباشرة وبرنامج الرصد البيئي المنسق، من أجل تقييم التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الاستراتيجية. ويقدم التوجيه التقني دعما لهذه المبادرات. ومن ثم، فعلى سبيل المثال، فإن تقييم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لبيانات برنامج الرصد البيئي (CEMP) المنسق أكد الاتجاه التزولي الواسع النطاق في فلزات معينة، المركبات الهيدروكربونية العطرية المتعددة الحلقات، ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، وثلاثي البيوثلثين في الحيويات في شمال شرق المحيط الأطلسي. ولقد كانت أوسبار حتى الحين أقل اهتماما بالدلالات الاجتماعية للسياسات البيئية، وقد يتم إيلاء مزيد من العناية في المستقبل للإنصاف ما بين طبقات المجتمع ولنوعية الحياة.
٢ - تعزيز استدامة برامج البحار الإقليمية وفعاليتها	٣ - اعتمدت أوسبار، بغية تنفيذ التوجيهات العامة لاتفاقية أوسبار (لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالأساس) قرارات ملزمة قانونيا. وقد ثبت أن هذه الجهود، جنبا إلى جنب مع توصيات أوسبار، مفيدة في العمل كحافز للتشريعات والإنفاذ داخل منتديات أخرى (مثلا، تشريعات المواد الخطرة في أوروبا) وكاستثمار له شأنه بواسطة الصناعة (مثلا، تقليل الزيت في المياه المنتجة). وخلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧، غطت قرارات أوسبار نظام المراقبة الإلزامي المتجانس لاستخدام المواد الكيميائية الموجودة في البحر والتقليل منها؛ وأوجه الرقابة بشأن قطاع كلوريد الفينيل ورقابة تخزين تيارات ثاني أكسيد الكربون. وتتصل توصيات أوسبار خلال هذه الفترة باستمارات الإبلاغ عن المواد الكيميائية، ونظم إدارة المياه المنتجة،

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وتخفيض الركام، والأهداف البيئية بشأن التصريفات الكيميائية. كما اشتملت القيمة المضافة لبرامج البحار الإقليمية على مبادرات طوعية. فمثلا، تقوم أوسبار في الوقت الراهن باستكمال وضع مبادئ توجيهية طوعية لإدارة مياه الصابورة من أجل السفن التي تدخل المنطقة البحرية لأوسبار كجزء من استراتيجية إقليمية لإدارة مياه الصابورة من أجل شمال غرب أوروبا، وهي بمثابة استجابة إقلمية للاتفاقية الدولية لرقابة وإدارة مياه صابورة السفن. ٤ - والإدارة التكيفية عنصر رئيسي في برامج البحار الإقليمية. وقد انتقل توازن الجهود داخل أوسبار، على سبيل المثال، من وضع تدابير لتقليل تصريفات المواد الكيميائية من المصادر الثابتة إلى حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وصونها بموجب المرفق الخامس للاتفاقية. ويعكس هذا التغيير ما حققته أوسبار من نجاح في مكافحة التلوث الكيميائي جنبا إلى جنب مع التشريع الحديث العهد للجماعة الأوروبية الذي أخذ من أوسبار هذا الجانب من العمل التنظيمي. وفي هذا الخصوص، يعتبر تقييم الآثار البشرية (مثلا، تجريف الأعماق والضوضاء، إلى آخره) مسألة هامة. وعلاوة على ذلك، ثمة إقرار بأن من المحتمل أن تسفر التهديدات البازغة- وبالأخص التواؤم مع تغير المناخ- عن أولويات منقحة في غضون التأهب السريع للاجتماع الوزاري لأوسبار في ٢٠١٠. ٥ - سلمت أوسبار بالحاجة إلى التعاون بشكل أوثق مع الاتفاقات الإقليمية الأخرى للمساعدة في إيجاد نهج مشترك لإدارة مياه الاتحاد الأوروبي، علاوة على النظر في إقامة صلات مع البلدان الثالثة/ أعالي البحار، وتبني علاقات أفضل مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمنظمة البحرية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إرادة سياسية لنقل المعارف (مثلا، إقامة صلة مع اتفاقية أبيدجان بشأن مواضيع مثل التقييم البيئي الاستراتيجي)، وقد رحبت أوسبار باحتمال عقد مذكرة تفاهم مع اليونيب من أجل العمل بصفة مشتركة بشأن النفايات البحرية.
٣ - **تعزيز بروز أهمية البحار الإقليمية وتأثيرها السياسي**	٦ - وكان من الأمور الوثيقة الصلة على وجه الخصوص بالنسبة لأوسبار (وبرامج البحار الإقليمية الأوروبية الأخرى) في هذه الفترة، "التوجيه الاستراتيجي البحري للجماعة الأوروبية" الحديث العهد. وتشمل شواغل أوسبار المحتملة عدم التيقن بشأن "الحالة البيئية الحسنة"؛ وتطبيق التوجيه الاستراتيجي البحري على الدول الأعضاء الساحلية، وتطبيقه بدرجة أقل على البلدان الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والاعتماد المقترح للحدود الإدارية وليس العلمية؛ والنقص المحتمل للتكامل المكاني والتشريعي والقطاعي؛ واقتراح القيام بجهود رصد إضافية (ومكلفة) (الملوثات والتنوع البيولوجي) باستخدام أهداف محددة قابلة للقياس بدلا من الأهداف التوجيهية التي تتبعها أوسبار في الوقت الراهن؛ وآفاق "إعادة تأميم" المسؤولية والتي يحتمل أن تجعل من دور المنظمات المتعددة الأطراف زائدا عن الحاجة.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	٧ - وقد أدلت أوسبار، استنادا إلى هذه الشواغل، بمداخلة في جلسة استماع بشأن التوجيه الاستراتيجي البحري في البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٦ ناصرت فيها ميزة النهج الإقليمية المتدرج. وقد عمل تحسين نص التوجيه الاستراتيجي البحري على زيادة توضيح دور اتفاقيات البحار الإقليمية. وأشارت المستشارة الألمانية السيدة أنجيلا ميركيل في مؤتمر بريمين بشأن مستقبل السياسة البحرية للاتحاد الأوروبي في ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٧ إلى "الدور الأسمى للتعاون الدولي في السياسات البحرية"، حيث اعتبرت دور أوسبار ولجنة حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق "لا غنى عنه على الإطلاق". ولذلك فإن من العناصر الرئيسية للانخراط في التوجيه الاستراتيجي البحري العمل على الاستفادة الأفضل من منتديات الخبرات الإقليمية، وتنفيذ الأولويات باستخدام الموارد المتاحة وعدم ازدواجية الجهود. وقد كررت حلقة عمل أوروبية للخبراء "العد التنازلي حتى ٢٠١٠ بشأن النظم الإيكولوجية البحرية" عقدت في برلين في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الإعراب عن الدور الهام لاتفاقيات البحار الإقليمية (www.countdown2010.net). ٨ - يتم إنجاز التعاون الدولي الذي تقوم به أوسبار من خلال الترتيبات الثنائية، وعلى سبيل المثال مع لجنة حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق، واتفاق بون والمنظمة البحرية الدولية. كما تم الاضطلاع بمشاركة نشطة في إطار اتفاقية لندن، ولجنة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، وبرنامج العمل العالمي، وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والتوجيهات الإطارية بشأن المياه. ويتم إنجاز انخراط أصحاب المصلحة من خلال الحوار مع المنظمات المراقبة وما تقدمه من مدخلات، ومن خلال بذل جهود مخصوصة، مثل حلقة العمل الحديثة العهد عن انخراط أصحاب المصلحة في إنشاء اتفاقات متعددة الأطراف. بيد أن أوسبار تقر بأنه تم بخس أهمية وضوح الصورة للخارج في الماضي. وتهدف استراتيجية اتصال تم إقرارها مؤخرا إلى تعزيز الاتصالات الخارجية، وجعل اللغة العلمية والتقنية مفهومة لجمهور أعرض، وتوفير منطلق لإرسال رسائل سياسية.
٤ - **دعم رسم السياسات المستندة إلى المعرفة**	٩ - يتمثل أحد مواطن القوة الرئيسية لأوسبار في التكامل العلمي الذي ينبني عليه رسم السياسات. وستنعكس مجموعات بيانات الرصد الطويل الأجل، بما في ذلك الدراسة الشاملة بشأن المدخلات النهرية والتصريفات المباشرة وبرنامج الرصد الجوي الشامل وبرنامج الرصد البيئي المنسق في تقرير حالة الجودة الوشيك الصدور بشأن المنطقة البحرية لأوسبار (QSR 2010). ويجمع هذا التقرير بين سلسلة شاملة من التقييمات وسيوفر مؤشر قياس للسياسات في العقود التالية. كما سيستخدم، بقدر الإمكان، كتقييم أولي مطلوب من أجل التوجيه الاستراتيجي البحري. ومن الأمور اللازمة في هذا النهج علاقات أوسبار مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار. ومطبوعات أوسبار عن التقييمات، وتقارير التنفيذ السنوية، والوثائق

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	التوجيهية، ووثائق المعلومات الأساسية، وقواعد البيانات، والكتيبات، والأدلة، تضاف كلها وتستوفى سنويا إلى موقع أوسبار على شبكة الويب. ١٠ - ومن الشواغل العامة أن الأموال المخفضة للبحث العلمي والرصد قد تضر بجهود الأطراف المتعاقدة. وتواجه الحكومات بمطالب متنافسة على الموارد: ويمثل ذلك بالنسبة لحماية البيئة البحرية تحديا لنهج كلي إذا لم تتم المحافظة على الموارد.
٥ - البحار الإقليمية كمنطلق لوضع أهداف إقليمية مشتركة	١١ - بالإضافة إلى تلك الأهداف الإقليمية المشتركة التي ذكرت بالفعل، فقد أسفر المنطلق التوافقي الذي توفره أوسبار عن إنجازات استراتيجية كبرى. وعلى سبيل المثال، تعتبر الحاجة إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمثابة تحد عالمي. ووافقت أوسبار في عام ٢٠٠٧ على حزمة من التدابير للسماح بتجميع الكربون وتخزينه في تركيبات جيولوجية في قاع البحر. وفي هذا السياق، لا يتمثل إنجاز أوسبار في عدم السماح بالتخزين ولكن في وضع القواعد لهذا النشاط لكفالة عدم إتلاف البيئة البحرية، بما في ذلك منع أي وضع لثاني أكسيد الكربون في عمود الماء أو في قاع البحر. ويعتبر ذلك نهجا عمليا في حافظة التدابير الرامية إلى معالجة تحديات تغير المناخ وتحمض البحار. ويوفر هذا النشاط سندا منطقيا سليما بشأن السبب الذي من أجله ينبغي لأوسبار أن تحافظ على إبداعها وقوة دفعها السياسي (مثلا، من خلال المؤتمرات الوزارية) وكلاهما يقر بنطاق من القيم ويفصلها بالإضافة إلى كونهما الهيئة التنفيذية للتوجيه الاستراتيجي البحري. ١٢ - ومن أجل ذلك، فمن الممكن أن يثبت أن حجم أوسبار وخصائصها المختلفة في المجال البحري لا غير أمر مثير المشاكل. وقد عالج تقرير حالة الجودة لعام ٢٠٠٠ هذا الأمر بواسطة تحديد الأولويات في مختلف المناطق البحرية الفرعية لأوسبار. وفي نفس الوقت، فمن مواطن القصور المسلم بها في بناء توافق الآراء أن التقدم يمكن أن يكون بطيئا (مثلا، شبكة أوسبار بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف لا تزال تمثل أقل من ١٪ من المنطقة البحرية) وفي بعض الأحيان تتعلق الاتفاقات بأدنى قاسم مشترك (مثلا، فإن تأثير نويدات مشعة معينة موضع جدل في الوقت الراهن من قبل مختلف الأطراف المتعاقدة في أوسبار).
٦ - وضع وتعزيز رؤية مشتركة وإدارة متكاملة تستندان إلى نهج النظام الإيكولوجي	١٣ - تعتبر أوسبار قيادة عالمية في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي. فمثلا، سيسفر تطبيق الإجراء المشترك المتفق عليه لتحديد مناطق مشكلة الإغناء بالمغذيات عن تصنيف ثان في عام ٢٠٠٨. وفي مجالات المواد الخطرة والنشاط الإشعاعي، تبذل جهود تدريجية من أجل وقف التصريفات والانبعاثات والفقدان. وقد بحثت الأعمال التي تجرى بشأن الآثار غير

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	التلويثية على البيئة البحرية في الآثار التراكمية والحاجة إلى تخطيط مكاني بحري. ومن شأن إيجاد مجموعة من أهداف الجودة الإيكولوجية أن توفر مؤشرات للنجاح. ١٤ - وفيما يتعلق بشراكات البحار الإقليمية الأخرى، يجب أن تواجه أوسبار الحواجز القطاعية، ولا سيما الافتقاد إلى السلطة لتنفيذ تدابير إدارة مصايد الأسماك. ومن المهم تحقيق توازن بين المرونة وبين وضع القواعد. وتسلم أوسبار من أجل ذلك بأنه قد يتعين مواءمة هياكل العمل لكي تعكس القضايا الشاملة بشكل أكثر اتساقا. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن تصنيف زهاء ٤٠٪ من مناطق اتفاقية أوسبار على أنها أعالي بحار وهو ما يخلق لها تحديات وفرص.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
تقرير مقدم من الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن

معلومات أساسية

اعتمدت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في نهجها الخاص بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية (٢٠٠٣-٢٠٠٧) على ثلاث آليات. أولاها، تعزيز الأنشطة المدرجة في البرامج الحالية طويلة الأجل، التي تتوافق أهدافها مع التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية، مثل رصد برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والشبكات الإقليمية والتنسيق. ثانياً، إعادة توجيه أنشطة بعض البرامج الأخرى لتشمل التوجيه الاستراتيجي ضمن الأهداف التي تتوخاها، مثل برنامج التدريب السنوي. ثالثاً، تصميم وإطلاق برامج جديدة تلقي الضوء على التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية على مستوى العالم ضمن أهدافها الرئيسية، مثل برنامج النشاط البري، الذي يتضمن مشروعات قصيرة الأجل حرصت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على إطلاقها لتحقيق التوجيهات الاستراتيجية في السياق الإقليمي.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - المساهمة في التنمية المستدامة	في محاولة لإدماج القضايا البيئية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، يقوم النهج العام للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في الهيئة الإقليمية لكي تتعامل مع أكثر القضايا إلحاحاً فيما يتصل بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك تقوية القدرات اللازمة لتطوير أدوات التنمية الاقتصادية والآليات المالية التي تطبق في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. من خلال *خطة العمل الاستراتيجية* (١٩٩٥-٢٠٠٥)، *والإطار التشغيلي* (٢٠٠٦-٢٠١٠)، *والاستراتيجية وخطة العمل المتكاملة* (٢٠٠٤-٢٠١٤)، اهتمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالبرامج التي تعكس الولايات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال القرن ٢١ الذي وضعه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتعمل الهيئة المذكورة على تحقيق الأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مثل تحديد الأرصدة السمكية التي استُنفدت والحد من طرق الصيد المدمرة، والحد من فقدان التنوع البيولوجي على المستوى العالمي، ووضع أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج استناداً إلى النهج القائمة على العلم وعلى دورة الحياة، وتشجيع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية السليمة والمستدامة، مثل السياحة المستدامة – وهي الأنشطة التي تسترشد بإطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وُضِع برنامج التدريب السنوي للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ للتعامل مع العديد من مجالات التدريب أثناء مزاولة العمل التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد أعطى البرنامج اهتماماً خاصاً للأولويات والقضايا الناشئة في الإقليم فيما يتصل بالمعارف التقنية اللازمة لدعم استراتيجيات التنمية المستدامة. وقد ركزت حلقات العمل الخاصة بالتدريب أثناء مزاولة العمل التي عُقِدت في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ على ما يلي: • إدارة المياه العادمة بالمدن الساحلية (جدة، أيار/مايو ٢٠٠٧) • إجراء مسح أساسي للموانئ لتحديد الأنواع الغازية الضارة بالنظام البيئي (الغردقة، أيار/مايو ٢٠٠٧) • تقدير الأرصدة السمكية (جدة، نيسان/أبريل ٢٠٠٧) • التوعية البيئية من أجل التنمية المستدامة (عمّان، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧) • الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والسياحة المستدامة (الغردقة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) • تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية (في السودان واليمن، حزيران/يونيه ٢٠٠٦) • التفتيش البيئي (جدة، آذار/مارس ٢٠٠٦) وقد تضمن برنامج الأنشطة البرية العديد من المشروعات التي بدأ العمل فيها خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في عدد من الدول، بهدف دعم نهج التنمية المستدامة وتحسينه، • دعم وتحسين تخطيط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الدول المطلة على البحر الأحمر (السودان) • دعم تخطيط الإدارة الخاصة بالمواقع بالمناطق الساحلية في عسير وجيزان (المملكة العربية السعودية) • سياحة الغطس المستدامة في جدة (المملكة العربية السعودية) • إحياء مصايد خيار البحر التي تعرضت للاستغلال المفرط وإدارتها المستدامة (اليمن) • التوعية البيئية وإزكاء الوعي بالتنمية المستدامة (جدة، جيبوتي) ومن أمثلة تعزيز التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مشروع شامل للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في دولة السودان المطلة على البحر الأحمر، تقوم بتنفيذه الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن بالتعاون مع مجموعة من الشركاء المحليين والدوليين، من بينها حكومة الدولة المطلة على البحر الأحمر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٦،

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	نظمت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مناقشة مائدة مستديرة تحت عنوان "شراكة من أجل التنمية المستدامة لساحل البحر الأحمر في السودان" ضمت العديد من أصحاب المصلحة والخبراء الوطنيين والدوليين لوضع إطار لتنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في السودان. وقد أدت هذه المداولات بعد ذلك إلى إنشاء مكتب للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في بورسودان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تحت رعاية الدولة الساحلية. ويقوم هذا المكتب بدور الأمانة بالنسبة لتنسيق وتوجيه أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على طول سواحل السودان.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية	وسّعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن أساسها القانوني واختصاصاتها بموجب *اتفاقية جدة* (١٩٨٢)، *وخطة عملها وبروتوكول التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة*. وبدافع احترام التزاماتها، صدّقت الدول الأعضاء على بروتوكولين إضافيين في ٢٠٠٥، هما: *بروتوكول صيانة التنوع البيولوجي وإنشاء شبكة للمناطق المحمية في البحر الأحمر وخليج عدن، وبروتوكول حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية في البحر الأحمر وخليج عدن*. وقد نجحت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في اجتذاب جهات مانحة دولية للمساعدة في تمويل أنشطتها الإقليمية، كما تعمل الهيئة على وضع استراتيجية للتمويل تساعد على زيادة مساهمات الدول الأعضاء وتتضمن إطاراً لجمع الأموال من مصادر خارجية. وعلاوة على ذلك، فلما كانت الهيئة تولي اهتماماً كبيراً لبناء القدرات وتشجيع المشاركة الواسعة من جانب الجهات صاحبة المصلحة في المشروعات وفي اتخاذ القرارات، تحظى برامج الهيئة بدعم ملموس يمكّنها من المحافظة على نجاحها في المدى البعيد. كذلك تؤكد الهيئة على الحاجة إلى وجود تشريعات وطنية وآليات للتنفيذ (تتفق مع التشريعات الإقليمية) لدعم الجهود التي تبذلها من أجل إدارة المناطق الساحلية وتحقيق الأهداف الخاصة بحمايتها. وبناء عليه، تعزز هذه الأنشطة جدول أعمال القرن ٢١، والفصل ٣٧: "الآليات الوطنية والتعاون الدولي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية"، بما يتماشى مع الفصل ٣٣ "الموارد المالية وآليات التمويل".

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٣ - تعزيز إبراز أهمية البحار الإقليمية والتأثير على السياسات	كذلك استطاعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن تقوية الشراكات ومذكرات التفاهم مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية الرئيسية، من بينها مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، وشبكة العمل الدولية المعنية بالشعاب المرجانية (ICRAN)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وجامعة الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (ISESCO)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، والمفوضية الأوروبية. وقد استطاعت الهيئة توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، واللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة اليونسكو (UNESCO-IOC)، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-ROWA) ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، وسيداري، وخطة عمل البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-MAP)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وتسعى الهيئة أيضاً من أجل إبرام مذكرة تفاهم مع المنظمة البحرية الدولية بشأن سيطرة الدول على الموانئ في دولها الأعضاء. وقد ساعد قبول الهيئة لوضع المراقب في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على زيادة على توضيح إبراز وجهودها الإقليمية. كذلك شاركت الهيئة في الدورة الرابعة والثلاثين لجماعة الخبراء المشتركة المعنية بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية (GESAMP) (باريس، أيار/مايو ٢٠٠٧) وفي اجتماع مركز أنشطة الصحة البيئية التابع لمنظمة الصحة العالمية (WHO-CEHA) (عمّان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧). وقد استطاعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن تعزيز التعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية مثل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة الهيدروغرافية الدولية (IHO)، عن طريق تنظيم العديد من حلقات العمل التدريبية المشتركة، وأقامت شراكات جديدة مع بعض المؤسسات الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية. كذلك عززت مشروعات الأنشطة البرية المشتركة الشراكات مع نقاط الاتصال والمنظمات الوطنية. ويجري تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية في مواقع موزعة في جميع الدول الأعضاء، مما يعزز الانتماء القطري إلى الهيئة الإقليمية. ويشمل برنامج الأنشطة البرية مشروعات قصيرة الأجل يتم اختيارها على أساس الأولويات والاحتياجات الوطنية ويتم تنفيذها في الدول الأعضاء، مما يعزز انتماءها إلى الهيئة.
٤ - تعزيز وضع السياسات القائمة على المعرفة، والمشاركة الجماهيرية والتعليم/ الوعي	عملت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على زيادة القدرات الخاصة بجمع البيانات وتقييمها، وتعزيز الإلمام بالقضايا الإقليمية، مثل التنوع البيولوجي والمخزونات السمكية. كذلك يساعد النظام المتكامل لإدارة

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	المعلومات المنبثق عن الهيئة الإقليمية على تحسين حصول دول الإقليم على المعلومات وزيادة قدرتها على تحليلها، واختيار أفضل خيارات السياسات بناء على ذلك. وقد وضعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن عملية منتظمة لتقييم البيئة الساحلية والبحرية في الإقليم. وقد نُشر أول تقرير عن حالة البيئة البحرية في نهاية ٢٠٠٦. وسوف يصدر هذا التقرير بانتظام كل ثلاث سنوات. ويتضمن تقرير حالة البيئة البحرية استعراضاً تحليلياً شاملاً لحالة البيئة، والضغوط التي تتعرض لها، والآثار المترتبة عليها، وأشكال الاستجابة، مشفوعة بتوصيات موجهة إلى صانعي السياسات، وسيناريوهات وتوقعات استناداً إلى تحليل الأوضاع والاتجاهات. وتقوم الهيئة في الوقت الحاضر بإعداد مبادئ توجيهية لوضع التقارير الوطنية الخاصة بحالة البيئة البحرية. وسوف تراعي هذه المبادئ التوجيهية الثغرات القائمة في الموضوعات التي تغطيها التقارير والتوصيات المبينة في عملية التقييم العالمي الشامل وغير ذلك من القضايا المستجدة. تعد المشاركة الواسعة من جانب الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات المحلية والدولية، والمؤسسات التعليمية/البحثية، وممثلو المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات من المبادئ الأساسية التي تسترشد بها الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في عملها، كما تعد من المقتضيات الأساسية لقيام الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بعملها بشكل فعال. وفي إطار دعم جدول أعمال القرن ٢١، والفصل ٤٠ "المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات" والفصل ٨ "إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرارات"، تقدم برامج المشروعات القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية التابعة للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن منحاً وقروضاً صغيرة في شكل مشروعات صغيرة ومتوسطة، مقترنة بالاطلاع على الطرق البديلة والمستدامة للاستفادة من الموارد البحرية. وتعطي هذه المشروعات أهمية كبيرة للمشاركة في اتخاذ القرارات، وتقوية مؤسسات المجتمع المحلي من أجل ترشيد نظمها الإدارية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وكان من بين المشروعات القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية مشروعات لتحقيق التنمية المستدامة لمصايد اللوبستر في اليمن، ومبادرات في مجال السياحة المستدامة في الأردن، وإدارة المجتمعات المحلية للمناطق البحرية المحمية في السودان، وغيرها من المبادرات. وعلاوة على ذلك، أصدرت الهيئة تكليفاً بإجراء دراسة ميدانية لاستعراض المشاركة الجماهيرية في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المناطق الساحلية بخليج العقبة (الأردن) وخليج عدن (اليمن). وقد تضمنت الدراسة تحليل المستويات الحالية للمشاركة الجماهيرية وتأثيرها على سبل معيشة سكان هذه المناطق. وتنحصر الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	• دراسة مدى فعالية خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في تشجيع الإدارة السليمة والمشاركة الجماهيرية، واستعراض ما إذا كانت هناك قوانين تعزز المشاركة الجماهيرية. • إعداد توصيات بشأن نموذج لأفضل الممارسات الخاصة بالمشاركة الجماهيرية في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بإقليم البحر الأحمر وخليج عدن وأفضل سبل تنفيذ المشاركة الجماهيرية. • دراسة كيف يمكن لخطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية دعم جهود التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والشراكة العالمية، عن طريق دراسة كيف تساعد الممارسات الحالية على تحسين سبل معيشة بعض الفئات صاحبة المصلحة ضمن مجتمعات الصيادين، وقطاع السياحة، والقطاع الصناعي. وقد وُضعت أنشطة الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في مجالات إزكاء الوعي العام، والمشاركة، والتعاون الخارجي، من أجل المساعدة في تنفيذ برامج الهيئة الإقليمية وأنشطتها. وقد كانت هذه الأنشطة عظيمة الأهمية في زيادة الوعي البيئي، وتشجيع المشاركة المحلية في المبادرات (وخصوصاً من خلال المشروعات القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية)، وفي زيادة الوعي البيئي. وكان لهذه الأنشطة أيضاً دور رئيسي في إبراز صورة الهيئة الإقليمية على المستويين الإقليمي والدولي. وقد أصدرت الهيئة الإقليمية تشكيلة من المواد والمطبوعات التي تتحدث عن أنشطتها في مجالات المحافظة على البيئة وتشجيع المشاركة العامة في إدارة الموارد البحرية والساحلية التي يعد الإقليم غنياً بها. ومن بين هذه المطبوعات نشرة السن بوك الإخبارية، والعديد من الملصقات، والنشرات بالإضافة إلى فيلم فيديو يحمل اسم "الإنذار الأحمر". وفيما يتعلق بالجهود التي تبذل في مجال التعليم، تعمل الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن على تنسيق أنشطتها مع عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) ولإنجاز التزاماتها إزاء إعلان منظمة المؤتمر الإسلامي، والألفية. إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وتوصياته. بذلك تسعى الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن إلى الانضمام إلى الجهود الدولية التي تستهدف إعادة توجيه دور التعليم في إطار جدول أعمال التنمية المستدامة. وتستفيد الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في أنشطتها في مجال التعليم البيئي بالعديد من الأدوات التي صُممت لزيادة قدرة التلاميذ والمعلمين، على السواء. ويتناول جزء من *المبادرة الإقليمية الخاصة بالتعليم من*

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	أجل التنمية المستدامة للموارد البحرية والساحلية، التي أطلقتها الهيئة ترسيخ فكرة التعليم من أجل التنمية المستدامة في الإقليم. وقد وقعت الهيئة في الفترة الأخيرة اتفاقاً مع جامعة البلقاء التطبيقية في العقبة، بالأردن، من أجل الشروع في تنفيذ مشروع تجريبي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، سوف يطبق في مرحلة لاحقة في جميع أنحاء الإقليم. وتقوم الأنشطة الحالية الخاصة بإزكاء الوعي البيئي على الطرق والأدوات التي سبق أن نشرتها الهيئة في الإقليم، ومن بينها نشرة بعنوان "لأنني أهتم – ملحق بشأن التعليم البيئي" ونسخة إلكترونية من هذه النشرة، وهي تناسب تلاميذ المرحلة الثانوية، والمعلمين الذي تم تدريبهم بناء على ذلك؛ وقد تم توزيعها على ١٥٠ نادياً بالمدارس البيئية في أنحاء دول الإقليم، كما تم إعداد مرشد لأندية المدارس البيئية يوضح الخطوات اللازمة لإدارة هذه الأندية، بالإضافة إلى دليل موجه إلى المعلمين يتناول أنشطة مراكز الخدمات التعليمية الإقليمية والمقررات التعليمية الإضافية.
٥ - استخدام البحار الإقليمية كمنطلق لوضع أهداف إقليمية مشتركة	شرعت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن رسمياً في تنفيذ مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية في ٢٠٠٦، في الغردقة، بمصر، للمساعدة في تنفيذ خطة عمل إقليمية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة التلوث بالنفط، وتنسيق جهود الاستجابة للطوارئ، والعمل على زيادة التقيد باتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة في الإقليم. أنشأت الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن شبكة إقليمية للصحفيين المعنيين ببيئة البحر الأحمر وخليج عدن، لتكون بمثابة نقطة اتصال ولدعم نشر المعلومات البيئية في أنحاء الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، اختارت الهيئة الإقليمية عدداً من المتخصصين على المستوى الوطني والإقليمي وقامت بتدريبهم لتشكيل أفرقة متخصصة أو أفرقة عمل تتلقى التدريب على المهارات اللازمة المتصلة بالأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للهيئة الإقليمية. وقد تم تشكيل أفرقة العمل التالية: الوعي العام، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والبحوث العلمية والرصد، والمواطن الطبيعية والتنوع البيولوجي (بما في ذلك السلاحف، وأشجار القرم، والشعاب المرجانية، والطيور البحرية)، والموارد البحرية الحية، والمحميات البحرية، وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والملوثات العضوية الثابتة، والتلوث البحري، وبناء القدرات والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. واستفادت الهيئة من نطاقها الإقليمي كمنطلق لتسهيل مشاركتها في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية الرئيسية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٦ – تطوير/ تشجيع الإدارة المتكاملة	شرعت الهيئة الإقليمية وطوّرت العديد من المبادرات الناجحة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستويين الإقليمي والوطني. واستناداً إلى أداء الهيئة الإيجابي وعملها في هذه المجال، وقع اختيار جامعة الدول العربية عليها لتكون هي المسؤولة عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المنطقة العربية بأكملها وليس في الإقليم الخاضع لولاية الهيئة فقط. ويعد ذلك اعترافاً لا يُستهان به بنجاح الهيئة وبقوة برامج وأنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي تتولى الهيئة تنفيذها. وتمشياً من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، "*حماية المحيطات، وجميع أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة، والمناطق الساحلية؛ وحماية مواردها الحية واستخدامها بشكل رشيد وتنميتها*." قامت الهيئة بتنفيذ، أو تسعى من أجل تنفيذ عدد من المشروعات التي تقوي الإدارة في الإقليم، وهي مشروعات تسترشد بنهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية القائم على النظام البيئي. ومن الأنشطة البارزة للهيئة أنها استطاعت إنشاء شبكة تضم ١٢ محمية بحرية في الإقليم، ووضعت خطة نموذجية إقليمية لتكون أساساً لتخطيط المتنزهات، وإدارة التنوع البيولوجي وحمايته. وتتفق الخطة النموذجية الإقليمية مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) كما أنها تأخذ في الاعتبار التطورات التي وقعت في عدد من البحار الإقليمية الأخرى، من بينها البحر الكاريبي والبحر المتوسط. كذلك أمكن استكمال الخطة النموذجية الإقليمية بخطط أخرى خاصة بمواقع معينة مع وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بإدارة المحميات البحرية في جيبوتي، واليمن والسودان. وعلاوة على ذلك، ففي إطار برنامج المواطن الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضعت الهيئة خطط عمل وطنية لإدارة الشعاب المرجانية، والسلاحف، وأشجار القرم والطيور البحرية في كل دولة من الدول السبع الأعضاء فيها. ويمثل الكتيب الذي وضعته الهيئة بشأن الإدارة والتخطيط المتكاملين للمناطق الساحلية بإقليم البحر الأحمر وخليج عدن أداة لها قيمتها في توجيه برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في إقليم البحر الأحمر وخليج عدن، وقد نُشِر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية في ٢٠٠٦. وقد اتخذ هذا الدليل نهجاً عملياً في توجيه برامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بأن تضمن كل فصل دراسات حالة من الإقليم. ومن المبادئ المهمة الشاملة أن الهيئة تركز على التدريب أثناء مزاولة العمل في جميع أنشطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وأنها نفذت العديد من الدورات التدريبية في أنحاء الإقليم على موضوعات متخصصة مما يتصل بالإدارة المتكاملة

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	للمناطق الساحلية (مثل تسوية الصراعات في السودان). ولتوفير التدريب الأساسي للدول الأعضاء، شرعت الهيئة في برنامج للتبادل مع الشراكات الخاصة بالإدارة البيئية للبحار بمنطقة شرق آسيا في ٢٠٠٤. وقد ضمت حلقة العمل التدريبية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ٢٥ مشاركاً من ١١ بلداً من البلدان الأعضاء في الهيئة الإقليمية وإقليم شرق آسيا. وقد نجحت المناقشات والزيارات الميدانية التي تخللت حلقة العمل في إطلاع المشاركين على القضايا العملية وعلى أفضل الممارسات الخاصة بتنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وقد نفذت الهيئة أنشطة نموذجية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في اليمن، وجيبوتي والسودان. وكانت هذه الأنشطة تقوم على برنامج نموذجي أعدته الهيئة بما يتفق مع الظروف الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء. ونُفّذت جميع الأنشطة النموذجية على أساس النهج القائم على المشاركة وهو النهج الذي يضم جميع الجهات صاحبة المصلحة في كل بلد، وأسفر ذلك عن إعداد خطط وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لكل بلد.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية الإقليمية في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧
تقرير مقدم من برنامج بحار جنوب آسيا

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - زيادة مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة، من خلال تحسين الشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مع الكيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية صاحبة المصلحة، ومن خلال دعم تنفيذ الاختصاصات الخاصة بالبحار الإقليمية، باعتبارها تمثل مساهمة كبيرة في إنجاز خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف والمقاصد المرتبطة بإعلان الألفية.	يعد برنامج بحار جنوب آسيا بما ينطوي عليه من برامج عديدة تتناول التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمصادر البرية للتلوث البحري، وإدارة النفايات بما في ذلك الفضلات التي تُلقى في البحار، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمبادرات والأنشطة الخاصة بالشعاب المرجانية في إطار الاتفاقيات العديدة المتصلة بذلك – يعد هذا البرنامج من الكيانات الرئيسية المساهمة في تحقيق الأهداف والمقاصد المرتبطة بتحقيق أهداف تنفيذ خطة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإعلان الألفية. ولقد كانت الأطراف الرئيسية المتعاونة حتى الآن هي المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، وخطة العمل العالمية، وغيرها، ونقاط الاتصال المعنية في الحكومات الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، والوكالة النرويجية للتعاون الدولي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمات أخرى مثل المبادرة الدولية المعنية بالشعاب المرجانية والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة، وهيئة الإدارة البحرية المتكاملة وهيئة مكافحة تدهور الشعاب المرجانية في المحيط الهندي فيما يتصل بالأنشطة الخاصة بالشعاب المرجانية. كما كان هناك تعاون مع شبكة رصد الاتجار في الحيوانات البرية ومع المعهد الملكي البلجيكي للعلوم الطبيعية. كذلك أقيم تعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والإقليمية ونحن نعمل بنشاط مع مركز التعليم البيئي (الهند)، ومجموعة البدائل الإنمائية (الهند)، ومركز بنغلاديش للدراسات المتقدمة، ومعهد سياسات التنمية المستدامة (باكستان)، ومركز بحوث علم البيئة والمجتمع (الهند) في المجالات ذات الصلة. كذلك نعمل في تعاون وثيق مع القطاع الخاص، كما تقوم مؤسسة أبان الدولية (ABANS International) وبنك Standard Chartered Bank بتمويل المناسبات التي ننظمها لإزكاء الوعي العام. وقد شرعنا في بذل جهود من أجل وضع مشروعات بالتعاون مع معهد المياه النرويجي، ووحدة الملوثات العضوية الثابتة التابعة لمرفق البيئة العالمية في نيروبي ودائرة علوم المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية عن طريق زيادة ارتباط البلدان بها، وإدماج الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالبحار الإقليمية في التشريعات الوطنية، وتشجيع التقيد بها وآليات التنفيذ، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبناء القدرات، وضمان وضع ترتيبات مالية وطنية ودولية مناسبة، وكذلك وضع تدابير لإجراء عمليات التقييم حيثما يكون ذلك مناسباً.	وقد حرصنا على بناء القدرات في البلدان الأعضاء عن طريق صياغة ووضع خطة إقليمية لجنوب آسيا لمواجهة طوارئ انسكاب النفط في البحار، وتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوث الناتج عن السفن، ١٩٧٣، المعدلة بموجب بروتوكول ١٩٧٨ (MARPOL 73/78)، وهي الخطة التي وُضِعت من خلال المشاورات التي جرى التشاور بشأنها في اجتماعين إقليميين للبلدان الأعضاء المعنية. وقد ساعد في تحقيق ذلك برنامج بحار جنوب آسيا. وبمجرد التصديق رسمياً على تنفيذ الخطة ستصبح البلدان المعنية هي المسؤولة عن تنفيذها مع قيام برنامج بحار جنوب آسيا بدور حلقة الاتصال. بدأ العمل في وضع مشروعات بمقتضى اتفاقية قانون البحار. كذلك جاري تنفيذ برنامج الوعي المدرسي بالتعاون مع حكومات سري لانكا، وشبكة العمل الشبابي في جنوب آسيا، ومركز التعليم البيئي، وبرنامج التعليم وإزكاء الوعي بين الأطفال في الهند عن طريق الملصقات وتنظيم مسابقات في كتابة المقالات والرسم في موضوعي تغير المناخ والتنوع البيولوجي مع التركيز على القضايا البحرية بصفة خاصة. ولأول مرة، استطاع برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا الحصول على قرار من مؤتمر الأطراف الثامن الخاص باتفاقية بازل في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بإنشاء مركز إقليمي لاتفاقية بازل في منطقة برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا. وفي إطار برنامج التعليم وإزكاء الوعي العام بأضرار الفضلات التي تُلقى في البحار، يتم تنظيم حملات منتظمة لتنظيف السواحل منذ ٢٠٠٦. وأهم هذه الحملات هي الحملات التي يتم تنظيمها في الهند كل سنة بالتعاون مع قوات خفر السواحل، ووزارة علوم الأرض بالحكومة الهندية، والمعهد الوطني لتكنولوجيا المحيطات، والجامعات، والكليات والمنظمات غير الحكومية في الهند. وقد شارك أكثر من ٣٠ ألف متطوع في هذه الحملة في سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ على طول السواحل الهندية. من المقرر تنظيم دورة تدريبية في أوائل ٢٠٠٨ بشأن إدارة الأنواع الدخيلة الضارة بالنظام البيئي البحري والساحلي، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج العالمي لمكافحة الأنواع الدخيلة الضارة بالنظام البيئي. وقد روعي ضمان استمرارية البرنامج عن طريق زيادة ارتباط البلدان بالبرنامج ومساهماتها المالية المنتظمة لدعم البرنامج طبقاً لصيغة متفق عليها للتمويل. وقد اتخذ الاجتماع الوزاري الحكومي الدولي الثالث في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، قراراً مهماً بتقديم جزء من هذه المساهمات من أجل تطوير البرنامج.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٣ - تعزيز إبراز أهمية البحار الإقليمية والتأثير السياسي في وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال تعزيز الشراكات الخاصة بالبحار الإقليمية وإزكاء الوعي السياسي والشعبي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد الساحلية والبحرية، وتشجيع وضع سياسات متناسقة لتبادل المعلومات والاتصال، وضمان المشاركة في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بالبحار الإقليمية وتشجيع هذه المنتديات.	ويعتبر برنامج بحار جنوب آسيا، من خلال نقاط اتصاله الوطنية بوزارات البيئة أو وزارات علوم الأرض في البلدان الأعضاء، منظمة متعاونة رئيسية فيما يتعلق بالقضايا العابرة للحدود في جنوب آسيا. وقد ساعد ذلك على زيادة إبراز صورة البرنامج والتأثير السياسي في السياسات العالمية والإقليمية والوطنية. كما ساعد في الترويج للبرنامج في مختلف الاجتماعات الإقليمية والوطنية والاجتماعات الحكومية الدولية. وقد تم التوقيع على كثير من مذكرات التفاهم المهمة مع كثير من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وقد يسر برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا الحصول على المعلومات الخاصة ببرنامج بحار جنوب آسيا، من خلال موقعه على شبكة الإنترنت (www.sacep.org)، ومن خلال نشر الكتيبات والنشرات الإخبارية. وأقيمت شبكات مع المؤسسات التعليمية، ومراكز الخبرة المتفوقة، والجامعات ومع شبكات الشراكات العالمية مثل شبكة العمل الدولية المعنية بالشعاب المرجانية، والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، والمبادرة الدولية المعنية بالشعاب المرجانية.
٤ - دعم عملية وضع السياسات القائمة على المعرفة، وتعزيز المشاركة الجماهيرية، والتعليم والوعي، وتحسين عمليات الإبلاغ بحالة البيئة الساحلية والبحرية ومواردها، والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها، من خلال طرق من بينها المساهمة في الأنشطة الوطنية والإقليمية وفي عمليات الرصد والتقييم المناسبة.	وقد استهدف الكثير من أنشطة المشروعات تحسين المشاركة الجماهيرية، والتعليم والتدريب، وخصوصاً المشاركة في حملة تنظيف الشواطئ في إطار برنامج تنظيف الشواطئ من الفضلات التي تُلقى في البحار، وتنظيم حلقات دراسية ومناقشات بين الخبراء للجمهور وأطفال المدارس، والملصقات، ومسابقات كتابة المقالات والرسم للأطفال في موضوعي تغير المناخ والتنوع البيولوجي. ويعد إنشاء فريق العمل المعني بالشعاب المرجانية في جنوب آسيا في إطار المشروع المشترك بين شبكة العمل الدولية المعنية بالشعاب المرجانية والاتحاد الأوروبي من الإنجازات المهمة التي حققها القاضي ويرامانتري، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية باعتباره الراعي السابق لفريق العمل. وقد أعطى إشارة البدء لفريق العمل رئيس الفريق السيد أحمد عبد الله، وزير البيئة، والطاقة والمياه، في مالديف. كذلك أمكن تحضير وثيقة استعراض لتنظيف السواحل من الفضلات التي تُلقى في البحار في إقليم بحار جنوب آسيا بالإضافة إلى وثيقة إطارية عن "النشاط الإقليمي في مجال تنظيف السواحل من الفضلات التي تُلقى في البحار في جنوب آسيا". ومن الدراسات المهمة التي أجراها برنامج بحار جنوب آسيا دراسة للأدوات القائمة على السوق تستهدف تحديد مساهمة الإقليم الساحلي في الناتج المحلي الإجمالي وتحديد الأدوات القائمة على السوق من أجل إنشاء صناديق بيئية لتنفيذ خطة العمل الوطنية في سري لانكا في إطار خطة العمل العالمية.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
٥ - زيادة الاستفادة من البحار الإقليمية كمنطلق لتحديد الأهداف الإقليمية المشتركة، وتشجيع التآزر وتنسيق تنفيذ المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمبادرات العالمية والإقليمية، ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية المؤثرة، كمساهمة في الإدارة المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية.	وقد شارك برنامج بحار جنوب آسيا مشاركة نشطة في الترويج لكثير من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لمكافحة العفن الضار على السفن، التي عُقدت في ٢٠٠١، أمكن تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تدابير جمع المخلفات الضارة التي تتكون على السفن، والتعامل معها، ومعالجتها والتخلص منها بتطبيق الاتفاقية. كذلك أمكن تنظيم حلقة دراسية/ حلقة عمل إقليمية بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستعداد لمواجهة التلوث بالنفط، والتعاون في هذا الشأن – بروتوكول المواد الخطرة والضارة بالصحة، والاتفاقية الدولية لمكافحة العفن الضار على السفن، وتحديد المناطق ذات الحساسية الخاصة في البحار. كذلك يدعو برنامج بحار جنوب آسيا البلدين البحريين المتبقيين اللذين لم يصدقا بعد على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستعداد لمواجهة التلوث بالنفط إلى التصديق عليها على وجه السرعة. كما يشجع برنامج بحار جنوب آسيا جميع البلدان البحرية على التصديق على اتفاقية المنظمة البحرية الدولية الخاصة بالتخلص من مياه الصابورة. وقد اُستُخدِم برنامج بحار جنوب آسيا في الترويج الفعال للخطة الإقليمية لمواجهة طوارئ انسكاب النفط في البحار في جنوب آسيا، ومن دواعي سعادتنا أن نعلن أن جميع البلدان قد أبدت الآن تأييدها للخطة. وفي أعقاب القرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف، تُبذل جهود في الوقت الحاضر من أجل إنشاء مركز إقليمي تابع لاتفاقية بازل في إطار برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا بالتعاون مع أمانة اتفاقية بازل، ونقاط الاتصال الوطنية وبرنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا. ويعكف برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا في الوقت الحاضر على وضع مشروعين بالتعاون مع دائرة علوم المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة في إطار اتفاقية قانون البحار، هما مشروع تنظيم دورة تدريبية إقليمية بشأن "تطوير وتنفيذ وإدارة المحميات البحرية" بالتعاون مع دائرة علوم المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة وقاعدة البيانات العالمية لمصادر المعلومات ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومشروع "الدورة التدريبية الإقليمية بشأن توسيع نطاق برنامج الرصيف القاري في بحار جنوب آسيا". كذلك أنشئت شبكة إنفاذ القواعد الخاصة بالحياة البرية في جنوب آسيا بالتعاون مع شبكة رصد الاتجار في الكائنات البرية. وقد تم وضع مسودة استراتيجية لمكافحة الاتجار في الكائنات البرية في جنوب آسيا.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وبالتعاون مع المعهد الملكي البلجيكي للعلوم الطبيعية، بُذلت جهود لبناء القدرات اللازمة لآلية تبادل المعلومات الخاصة باتفاقية التنوع البيولوجي في جنوب آسيا، من خلال توعية الجمهور وتدريب ٦٠ فرداً من خريجي الجامعات على الجوانب المتصلة بصيانة التنوع البيولوجي – دراسة حالة عن سري لانكا.
٦ - وضع وتشجيع الرؤية المشتركة والإدارة المتكاملة للأولويات والاهتمامات المتصلة بالبيئة الساحلية والبحرية ومواردها في الاتفاقيات الخاصة بالبحار الإقليمية وخطط العمل، استناداً إلى نهج النظم البيئية، وإدخال أساليب استباقية أخرى من بينها الشراكات الخلاقة والمبتكرة والشبكات واستراتيجيات الاتصال الفعالة.	وجاري التفاوض في تنفيذ مشروع لوضع معايير وطنية منسقة لنوعية بيئة مياه البحار في جنوب آسيا، بمساعدة المعهد النرويجي لبحوث المياه، من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية من الأنشطة البرية. وعلاوة على ذلك، قام برنامج بحار جنوب آسيا بتنفيذ كثير من الأنشطة الوطنية والإقليمية المتصلة بتنفيذ برنامج خطة العمل العالمية في جنوب آسيا. وقد وضعت جميع البلدان خطط عمل وطنية في إطار خطة العمل العالمية. وجاري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع بشأن التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأدوات المرتكزة على السوق من أجل التخطيط الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل لتنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بسري لانكا. وجاري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع لتقوية المؤسسات وتطوير القدرات من أجل إدارة وصيانة شبكات للمناطق البحرية والساحلية المحمية، تشمل موارد الشعاب المرجانية في جنوب آسيا، بالتعاون مع شبكة العمل الدولية المعنية بالشعاب المرجانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا والبلدان الأعضاء. ولما كان برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا يقوم بدور الأمانة لبرنامج بحار جنوب آسيا، تستفيد الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية من برنامج التعاون البيئي في جنوب آسيا في تنسيق جميع الأنشطة مع برنامج الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، بما في ذلك المساعدة في تحضير تقارير إقليمية عامة، وما إلى ذلك.

التقدم المحرز في تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالبحار الإقليمية، ٢٠٠٤-٢٠٠٧
تقرير مقدم من أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
١ - زيادة مساهمة البحار الإقليمية في التنمية المستدامة، من خلال تحسين الشراكات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية مع الكيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية صاحبة المصلحة، ومن خلال دعم تنفيذ الاختصاصات الخاصة بالبحار الإقليمية، باعتبارها تمثل مساهمة كبيرة في إنجاز خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف والمقاصد المرتبطة بإعلان الألفية.	أنشئت أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ، وهو منظمة إقليمية حكومية دولية مقرها الآن في آبيا، في ساموا، في البداية في ١٩٨٢ كبرنامج تابع لهيئة جنوب المحيط الهادئ، وكجزء من برنامج البحار الإقليمية. والبرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ هو المنظمة الإقليمية الرئيسية المعنية بإدارة البيئة في المحيط الهادئ، كما يقوم بدور الأمانة لثلاث اتفاقيات هي: اتفاقية صيانة الطبيعية في المحيط الهادئ التي عُقِدت في ١٩٧٦، والمسماة باتفاقية آبيا، وقد دخلت حيز النفاذ في ١٩٩٠؛ واتفاقية حماية الموارد الطبيعية والبيئة بإقليم جنوب المحيط الهادئ التي عُقِدت في ١٩٨٦، ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٠، واتفاقية حظر استيراد بلدان جزر فورام للنفايات الخطرة والمشعة لمكافحة انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود وإدارتها في إقليم جنوب المحيط الهادئ (اتفاقية ويغاني)، التي عُقِدت في ١٩٩٥، ودخلت حيز النفاذ في ٢٠٠١. وخطة العمل التي وضعتها أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ هي التي تسترشد بها بلدان المحيط الهادئ وبلدان المنطقة في عملها، وتقوم البلدان الأعضاء بإعادة النظر فيها كل أربع سنوات، وهي تتضمن تجميعاً لأولويات الأعضاء في مجالات البيئة والتنمية المستدامة. وتحدد الخطة أربع أولويات واسعة بالنسبة للإقليم هي: إدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتغير المناخ وتقلبه، والتنمية الاقتصادية المستدامة. وفي السياق الإقليمي والعالمي، يسترشد تنفيذ خطة العمل الحالية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بكل من: جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج عمل باربادوس، للدول النامية الجزرية الصغيرة (١٩٩٤)، وتجميع إقليمي للتقييمات الوطنية لاستعراض برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (٢٠٠٣)؛ وخطة تنفيذ جوهانسبرج؛ والمبادرات الأربع عشرة الخاصة بالشراكات من النوع الثاني في جزر المحيط الهادئ؛ وقرارات رؤساء منتدى جزر المحيط الهادئ؛ وقرارات اجتماع مسؤولي ووزراء أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ؛ والاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة؛ والتقارير التي قدمتها بلدان المحيط الهادئ لمؤتمر الأطراف فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ والأهداف الإنمائية للألفية. وتركز خطة العمل التي وضعتها أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ بشكل خاص على: إدارة *الموارد الطبيعية* - التنمية والصيانة بما في ذلك الموارد البحرية والساحلية، والتنفيذ الفعال لنهج النظام البيئي؛ *والوقاية من التلوث* — الإدارة الفعالة للنفايات والحد من التلوث، والتوسع في إعادة استخدام النفايات وتدويرها؛ *وتغير المناخ وتقلبه وارتفاع مناسيب*

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	البحار واستنفاد طبقة الأوزون - تنفيذ تدابير التكيف، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة، وتنمية قدرات البلدان في مجالات الأرصاد الجوية ورصد الأحوال المناخية؛ *والتكامل بين السياسات، والتخطيط والشراكات* - وضع استراتيجيات وأطر للتنمية الوطنية المستدامة وتنفيذها، وتعزيز آليات التخطيط والإدارة المتكاملة للتنمية المستدامة، وتحسين الشراكات الوطنية والإقليمية؛ *ورصيد حالة البيئة والإبلاغ بها* - تحسين عمليات رصد الأداء البيئي والإبلاغ بنتائجها، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والتمكين من الاطلاع على التقييمات المتكاملة لعمليات التخطيط؛ *والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف* - تحسين قدرة بلدان المحيط الهادئ الجزرية على إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لتلبية التزاماتها؛ *وتنمية الموارد البشرية وتدريبها* - تحسين القدرة على إدارة وتنمية الموارد البشرية؛ *وإدارة المعرفة* - زيادة تطوير القدرة على إدارة المعرفة وتقويتها، وإنشاء آليات وطنية وإقليمية لتبادل المعلومات وقواعد البيانات البيئية، وتحقيق التكامل فيما بينها وتحسينها. وتعزز سياسة جزر المحيط الهادئ الخاصة بالمحيط الإقليمي خطة العمل التي وضعتها أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ. وقد اعتمدت بلدان وأقاليم المحيط الهادئ هذه الخطة في ٢٠٠٢ ويتم تنفيذها من خلال إطار العمل الاستراتيجي المتكامل المنبثق عن هذه الخطة. ويركز هذا الإطار على تحسين إدارة السواحل والمحيطات، وزيادة الإلمام بالمحيط؛ والإدارة والتنمية المستدامة للاستفادة من موارد المحيط؛ والمحافظة على صحة المحيط وتشجيع استخدامه في الأغراض السلمية؛ وإنشاء الشراكات وتشجيع التعاون. وتقوم أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ بدور رائد في القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة في المحيط الهادئ، حيث تساعد بلدان المحيط الهادئ الجزرية في وضع استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وتقدم لها المشورة بشأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أسهمت أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ في إعداد مصفوفة للدول النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ من أجل تنفيذ رصد التنمية المستدامة. وقد شاركت في إعداد هذه المصفوفة الوكالات الأعضاء في مجلس المنظمات الإقليمية بمنطقة المحيط الهادئ، ويتم تحديثها سنوياً قبل تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة، وتعد بمثابة منطلق لإشراك الشركاء بطريقة منسقة وكذلك لرصد مدى التقدم.

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	وقد أسفر اتفاق الشراكة بين أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ ومجلس الكنائس العالمي عن أنشطة مشتركة مع القائمين على الكنائس في بلدان المحيط الهادئ الجزرية، مثل أنشطة التكيف مع تغير المناخ بالمناطق الساحلية. وقد عمل فريق العمل المختص بالقطاع البحري الذي يضم ممثلين عن الوكالات الأعضاء بمجلس المنظمات الإقليمية بالمحيط الهادئ على وضع سياسة إقليمية لجزر المحيط الهادئ وإطار للعمل الاستراتيجي المتكامل، بما في ذلك الخيارات الخاصة بالحصول على الأموال اللازمة للتنفيذ على المستوى الوطني. وتحدد خطة العمل الاستراتيجي المتكامل، التي أقرها منتدى جزر المحيط الهادئ، خريطة الطريق لحماية المحيطات وإدارتها المستدامة.
٢ - تعزيز استدامة وفعالية برامج البحار الإقليمية عن طريق زيادة ارتباط البلدان بها، وإدماج الاتفاقيات والبروتوكولات الخاصة بالبحار الإقليمية في التشريعات الوطنية، وتشجيع التقيد بها وآليات التنفيذ، وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبناء القدرات، وضمان وضع ترتيبات مالية وطنية ودولية مناسبة، وكذلك وضع تدابير لإجراء عمليات التقييم حيثما يكون ذلك مناسباً.	بلدان وأقاليم المحيط الهادئ هي التي تضع خطة عمل البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ، وتقوم باستعراضها وتنفيذها، بمساعدة الأمانة من خلال برامجها الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٣. وقد أسهمت أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ في برنامج التدريب الذي نفذه المركز الإقليمي للمحيط الهادئ للتدريب ونقل التكنولوجيا من أجل التنفيذ المشترك لاتفاقيتي بازل وويغاني في إقليم المحيط الهادئ. وقد أقيم هذا المركز في شراكة بين أمانة اتفاقية بازل وأمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ باعتبارها الجهة المضيفة لاتفاقية ويغاني، وعمل المركز متكامل مع أنشطة الأمانة ويدعمه موظفو أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ. وقد تم تقديم مساعدات هادفة في ثلاث مجالات هي: § الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تترتب عليها حاجة إلى مساعدة قانونية متخصصة، فكثيراً ما تكون للبلدان متطلبات تشريعية معينة لكي تتقيد بالاتفاقيات وبتنفيذها. ففي تونغا، بُذلت محاولة لتنسيق الأعباء المترتبة على الإدارة والإبلاغ فيما يتعلق بأربع اتفاقيات تتناول المواد الكيميائية هي: اتفاقية بازل (والاتفاقية الإقليمية المناظرة لها وهي اتفاقية ويغاني)، واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم. وقد أجريت عملية استعراض للتشريعات، وبعد إجراء المشاورات اللازمة، وُضعت مسودة قانون يشمل المتطلبات الأساسية التي تنص عليها كل اتفاقية. وسوف تُعرض مسودة القانون على برلمان تونغا للنظر فيها. وقد نُفّذ هذا المشروع بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. § تم توفير التدريب على إجراء المفاوضات لجزر مارشال. ودول ميكرونيزيا الاتحادية، وفيجي. وقد تم تنظيم حلقات العمل على المستوى الوطني، مما مكّن أفراداً كثيرين من المشاركة في التدريب. وقد تم تدريبهم على المهارات العامة اللازمة للمشاركة في مؤتمر الأطراف والاجتماعات العديدة التي تعقد فيما بين الدورات بموجب

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وهنا أيضاً كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الذي قدم المساعدة إلى حلقات العمل المشار إليها. § تم تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن ملء استمارات الإبلاغ التي تتضمن تفاصيل كثيرة بموجب اتفاقية بازل واتفاقية ويغاني (اللتين تنظمان حركة النفايات الخطرة عبر الحدود). وشملت حلقة العمل المسائل الأساسية مثل التعاريف الوطنية للنفايات ووضع نظم لجمع البيانات. وفي مجال الحد من التلوث، تواصلت الجهود الخاصة بالقضية الأساسية وهي إدارة النفايات من خلال العديد من الأنشطة، التي تتناول ترتيب أهمية مصادر التلوث بالكامل، ابتداءً من الحد من المخلفات إلى التخلص منها. وقد بُذِلت جهود كبيرة من أجل تحسين إدارة المخلفات الخطرة والتلوث البحري.
٣ - تعزيز صورة البحار الإقليمية والتأثير السياسي في وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية، من خلال تعزيز الشراكات الخاصة بالبحار الإقليمية وإزكاء الوعي السياسي والشعبي بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للموارد الساحلية والبحرية، وتشجيع وضع سياسات متناسقة لتبادل المعلومات والاتصال، وضمان المشاركة في المنتديات الوطنية والإقليمية والعالمية الخاصة بالبحار الإقليمية وتشجيع هذه المنتديات.	وتشارك البلدان الأعضاء في البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ كما تشارك أمانة البرنامج في تنفيذ الاتفاقيات العالمية المتعددة الأطراف، بإلقاء الضوء على القضايا الرئيسية، وعلى الجوانب التي تنفرد بها الدول النامية الجزرية الصغيرة وعلى تنوع خصائص تلك الدول - ويعد ذلك بدوره جزءاً من الأوضاع العامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد تضمن ذلك مساهمة كبيرة من جانب بلدان المحيط الهادئ في اعتماد برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي للجزر في المؤتمر الثامن للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ٢٠٠٥. وقد أطلقت أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ والجهات الأخرى الشريكة لها مبادرة للشعاب المرجانية في جنوب المحيط الهادئ تتكلف عشرة ملايين يورو لمدة ثلاث سنوات، وتشمل ١٥ بلداً من جزر المحيط الهادئ وثلاثة أقاليم فرنسية. ومبادرة للشعاب المرجانية في جنوب المحيط الهادئ تقوم على شراكة معقدة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحوث، وتتناول ثلاثة مجالات هي: المناطق البحرية المحمية وإدارة مستجمعات المياه؛ ووظائف النظام البيئي للشعاب المرجانية، وإحيائها والاستفادة منها؛ والقدرات المؤسسية والاتصال والتطبيق. وكانت سنة ٢٠٠٥ تمثل بداية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي مبادرة عالمية لإبراز الدور الهام للتعليم والاتصال، والترويج لهذا الدول وتشجيعه، كأساس لتحقيق مزيد من الاستدامة للمجتمع. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٥، قامت أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ، بالاشتراك مع جامعة جنوب المحيط الهادئ في سوفا، بتنسيق أول مناقشة إقليمية متعددة القطاعات ركزت على إعادة توجيه التعليم البيئي بما يخدم التنمية المستدامة. وقد جمعت

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	المناقشة التي جرت بشأن "التعليم من أجل محيط هادئ مستدام" بين ممثلي وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة، وممثلي الحكومات والقطاع الخاص، لتسهيل الحوار بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة بمنطقة المحيط الهادئ. وفي أعقاب ذلك، تم تنظيم حلقة عمل لمدة يومين وضعت اللمسات الأخيرة على *الإطار الإرشادي للتنمية المستدامة بمنطقة المحيط الهادئ*، وهو وثيقة رئيسية وضعتها أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ عن التعليم والاتصال بمنطقة المحيط الهادئ. وبفضل تركيزه على المجالات الرئيسية (التعليم النظامي، والاتصال وبناء الشراكات والشبكات)، يتضمن الإطار إجراءات واقعية، قابلة للتحقيق وقابلة للقياس لدعم إدماج مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة في خطط العمل الوطنية، وفي البيئة الحالية لبرامج التنمية المستدامة.
٤ - دعم عملية وضع السياسات القائمة على المعرفة، وتعزيز المشاركة الجماهيرية، والتعليم والوعي، وتحسين عمليات الإبلاغ بحالة البيئة الساحلية والبحرية ومواردها، والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها، من خلال طرق من بينها المساهمة في الأنشطة الوطنية والإقليمية وفي عمليات الرصد والتقييم المناسبة.	تقدم أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ الدعم للأعضاء من أجل تحسين إدارة البيئة، وذلك عن طريق تقديم الدعم التقني للسياسات البيئية والتخطيط البيئي، وعمليات الرصد، والإبلاغ. ويشمل ذلك تقديم المشورة القانونية بشأن المقترحات التشريعية، والمشورة التقنية لمراعاة السياسات البيئية في جميع القضايا البيئية، ووضع مؤشرات للتنمية المستدامة، وجمع المعلومات والبيانات لدعم عملية الإبلاغ عن حالة البيئة في الإقليم.
٥ - زيادة الاستفادة من البحار الإقليمية كمنطلق لتحديد الأهداف الإقليمية المشتركة، وتشجيع التآزر وتنسيق تنفيذ المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والمبادرات العالمية والإقليمية، ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية المؤثرة، كمساهمة في الإدارة المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية.	وبالتعاون مع وحدة الدعم العالمية بمرفق البيئة العالمية - التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، تم تنظيم حلقة عمل تدريبية لموظفين من بلدان المنطقة، وقد ساعد ذلك على تيسير المبادرات التي تهدف إلى ربط القضايا الوطنية بالأهداف البيئية المتعددة الأطراف؛ وتحديد احتياجات البلدان فيما يتعلق ببناء القدرات من أجل التعامل مع هذه القضايا المترابطة وكذلك مع المتطلبات التي تنص عليها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقد شارك في حلقة العمل هذه ٢٠ موظفاً من ١٢ بلداً واستفادوا من التدريب. وقدمت الأمانة دعماً داخلياً لأربعة أعضاء في تنفيذ التقييم الذاتي للقدرات الوطنية وفي تنفيذ حلقات عمل لتقييم الجوانب المختلفة للقدرات الوطنية. وجميع الأعضاء في البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ هم أطراف في عدد كبير ومتزايد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وفي الوقت الذي يشجع فيه ذلك على الالتزام الواسع بالتصدي للقضايا العالمية، فإنه يخلق أيضاً التزامات جديدة

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
	على الأعضاء، ويضع أعباء إضافية على الموارد المحدودة المتاحة في الإقليم - بل أن المكاتب التي يوجد بها عدد مناسب من الموظفين تواجه صعوبات في تلبية متطلبات هذه الصكوك. وتقدم أمانة البرنامج الإقليمي لبيئة المحيط الهادئ الدعم بطرق متعددة منها: § تقديم المشورة حول كيفية الانضمام إلى الاتفاقيات والتصديق عليها؛ § تقديم المشورة التقنية والمشورة الخاصة بالسياسات في المجالات ذات الصلة؛ § المساعدة في التحضير للاجتماعات التي تعقدها الاتفاقيات، بما في ذلك التحضير للاجتماعات وتحضير المواد الإعلامية؛ § التدريب على إجراء المفاوضات الدولية؛ § الدفاع عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وعن أماناتها؛ § تقديم الدعم اللازم أثناء الاجتماعات التي تعقدها الاتفاقيات؛ § المساعدة في تلبية متطلبات الإبلاغ، مثل إجراء الاتصالات على المستوى الوطني في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ § المساعدة في تصميم المشروعات والمبادرات الأخرى لتنفيذ أهداف الاتفاقيات؛ § تقديم المشورة بشأن الجوانب القانونية للتنفيذ؛ § والمساعدة في الاستفادة من آليات التمويل المنبثقة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مثل مرفق البيئة العالمية.
٦ - وضع وتشجيع الرؤية المشتركة والإدارة المتكاملة للأولويات والاهتمامات المتصلة بالبيئة الساحلية والبحرية ومواردها في الاتفاقيات الخاصة بالبحار الإقليمية وخطط العمل، استناداً إلى نهج النظم البيئية، وإدخال أساليب استباقية أخرى من بينها الشراكات	وتساعد الشراكة العالمية الخاصة بالجزر الدول الجزرية في التصدي لواحد من أشد التحديات العالمية: حماية الموارد الطبيعية النفيسة التي توفر سبل المعيشة للسكان، وحماية ثقافاتهم في أوطانهم الجزرية في أنحاء العالم والعمل على إدارتها بشكل يحافظ على استدامتها. وقد أطلقت الشراكة العالمية الخاصة بالجزر في ٢٠٠٦ من أجل إيجاد قيادة وبناء شراكات ملتزمة بدعم تنفيذ برنامج العمل الجديد الخاص بالتنوع البيولوجي للجزر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والسياسات العالمية الأخرى وثيقة الصلة بذلك. وتساعد هذه الشراكة في الربط بين الأنشطة على المستويات المحلية، والوطنية والدولية والاستفادة من الشبكات والمؤسسات والمبادرات القائمة في تحقيق ما يلي:

التوجيهات الاستراتيجية	المنجزات/التقدم المحرز
الخلاقة والمبتكرة والشبكات واستراتيجيات الاتصال الفعالة.	§ تحديد ودعم القيادات الجزرية التي ترعى المبادرات الخاصة بصيانة سبل المعيشة واستدامتها؛ § الاستفادة من المناسبات الدولية في ضمان الاعتراف بالقيادات الجزرية؛ § تشجيع الشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل تنفيذ هذه المبادرات؛ § تقوية القدرات الخاصة بصيانة الموارد في المدى البعيد؛ § إقناع الجهات المانحة بتقديم المساعدات من أجل صيانة الجزر وتقديم موارد مالية جديدة من القطاعين العام والخاص؛ § تسهيل تبادل الخبرات التعليمية، والشبكات وتقاسم المعلومات بين الجزر للتصدي للاحتياجات الملحة؛ § وإنشاء آلية لتحسين التعاون بين الدول الجزرية والدول التي تضم أراضيها جزراً.